Distr.: General
9 October 2023
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الدورة العاشرة

أتلانتا، الولايات المتحدة الأمريكية،

11-15 كانون الأول/ديسمبر 2023

البند 2 من جدول الأعمال المؤقَّت*

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) والفصل الخامس (استرداد الموجودات) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

ملحق إقليمي

تقرير مواضيعي من إعداد الأمانة

ملخص

يكمل هذا التقريرُ التقريرَ المواضيعي عن تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) والفصل الخامس (استرداد الموجودات) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (CAC/COSP/2023/4 وCAC/COSP/2023/5) والتقرير عن تنفيذ الأحكام المشتركة بين الفصلين (CAC/COSP/2023/6). وهو يقدم ملخصا تحليلا إقليميا لتنفيذ المواد 5 إلى 14 و51 إلى 59 من الاتفاقية من جانب الدول الأعضاء المستعرَضة في الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية، استنادا إلى المعلومات المتوفرة حتى 15 أيلول/سبتمبر 2023.

* CAC/COSP/2023/1.

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا- مقدمة التقرير ونطاقه وهيكله

1- وفقا للفقرتين 35 و44 من الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يتضمن هذا التقرير معلومات مكلمة للتقارير المواضيعية عن تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية)، والفصل الخامس (استرداد الموجودات)، والأحكام المشتركة بين هذين الفصلين من الاتفاقية (CAC/COSP/2023/4، وCAC/COSP/2023/5، وCAC/COSP/2023/6)، مرتبة حسب المناطق الجغرافية. وهو يقدِّم لمحة عامة عن التجارب الناجحة والممارسات الجيدة والتحديات المستبانة والملاحظات المحددة بشأن تنفيذ المواد من 5 إلى14 ومن 51 إلى 59 من الاتفاقية على الصعيد الإقليمي[1].

2- ويتبع هيكل هذا التقرير هيكلَ الخلاصات الوافية لتقارير الاستعراضات القُطرية، إذ يتناول المواد والمواضيع المتصلة اتصالا وثيقا في شكل مجموعات. وعلاوة على ذلك، وتيسيرا للتمثيل المرئي للبيانات، تتضمن الأرقام الواردة في القسمين الثاني والثالث من هذا التقرير معلومات بشأن البيانات المتعلقة بالمسائل المشتركة بين الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية، وهي: الإفصاح عن الموجودات ونظم إقرار الذمة المالية، ومنع تضارب المصالح (الفقرة 4 من المادة 7؛ والفقرة 5 من المادة 8؛ والفقرتان 5 و6 من المادة52)؛ وتحديد هوية المالكين المنتفعين (الفقرة 2 (ج) من المادة 12؛ والفقرة 1 (أ) من المادة 14؛ والفقرة 1 من المادة 52)؛ وتدابير منع غسل الأموال، ومنع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة، ووحدات المعلومات الاستخبارية المالية (المواد 14 و52 و58). ويرد تحليل أكثر تفصيلا لهذه المواضيع في القسم الرابع.

3- ويستند هذا التقرير إلى المعلومات الواردة في الخلاصات الوافية المنجزة وتقارير الاستعراضات القُطرية المعدة بشأن الاستعراضات التي اكتملت حتى 15 أيلول/سبتمبر 2023، وعددها 82 استعراضا، وهي تشمل 25 استعراضا لمجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، و23 استعراضا لمجموعة الدول الأفريقية، و14 لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، و9 لمجموعة دول أوروبا الشرقية، و11 لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويتعلق التحليل المقدم في هذا التقرير بعدد من الخلاصات الوافية المنجزة في كل مجموعة إقليمية، واستُخدمت الرسوم البيانية لتيسير التمثيل المرئي للبيانات في الحالات المناسبة. وليس الغرض من هذا التقرير أن يكون شاملا، بل يهدف إلى تقديم ملخص للمعلومات المستمدة من الاستعراضات القُطرية التي أُنجزت في إطار دورة الاستعراض الثانية.

ثانيا- تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، على الصعيد الإقليمي

ألف- سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية (المادة 5) وهيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادة 6)

4- بلغ مجموع التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 5 من الاتفاقية 120 توصية. ويمكن الاطلاع على معلومات عنها مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 1 والشكل 1 أدناه.

(1) اتساقا مع نتائج مناقشات فريق استعراض التنفيذ، توقف حجب أسماء البلدان في التقارير المواضيعية والتقارير المتعلقة بالتنفيذ على المستوى الإقليمي. ولذلك أُشير بالاسم في هذا التقرير إلى البلدان التي استُخدِمت ممارساتها الجيدة كأمثلة.

الجدول 1

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 5، حسب المجموعات الإقليمية

	عدد الدول التي أُنجزت استعراضاتها	*عدد الدول التي تلقّت توصيات*	*إجمالي عدد التوصيات المتلقاة*	*النسبة المئوية للدول المستعرَضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة*
الدول الأفريقية	*23*	*19*	*36*	*82*
دول آسيا والمحيط الهادئ	25	20	37	80
دول أوروبا الشرقية	9	7	10	77
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	11	8	18	72
دول أوروبا الغربية ودول أخرى	14	12	19	85

الشكل 1

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 5، حسب المجموعات الإقليمية

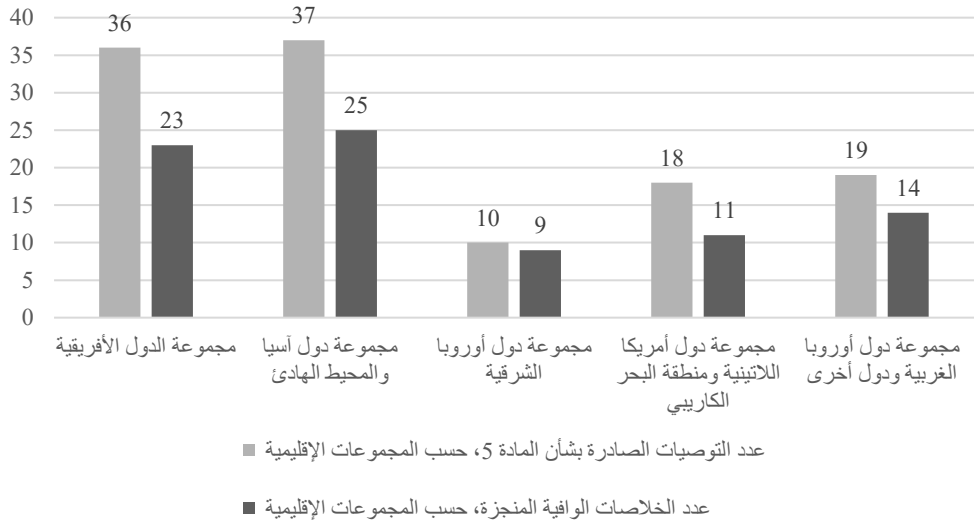

5- ووجه المستعرِضون ما مجموعه 65 توصية بشأن الفقرة 1 من المادة 5 من الاتفاقية. وتعلقت غالبية التوصيات الصادرة بضرورة اعتماد سياسات لمكافحة الفساد أو تحديث السياسات القائمة التي يشوبها القصور. وفيما يتعلق بعدد التوصيات، تلقت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي أكبر عدد من التوصيات مقارنة بعدد ما أُنجز من خلاصات وافية.

6- وفيما يتعلق بالممارسات الفعالة الرامية إلى منع الفساد (الفقرة 2 من المادة 5)، وجهت 18 توصية فقط، وهو رقم أقل بكثير من ذلك المتعلق بالفقرة 1 من المادة نفسها. وللاطلاع على التوزيع الإقليمي لتلك التوصيات، انظر الشكل 2.

7- وشكل إجراء التقييم الدوري للصكوك القانونية والتدابير الإدارية، على النحو المبين في الفقرة 3 من المادة 5 من الاتفاقية، تحديا في 31 دولة من الدول الأطراف البالغ عددها 82 التي جرى استعراضها. وإجمالا، وجه المستعرِضون 32 توصية بشأن هذا الحكم (انظر الشكل 2). ولوحظ أن غالبية الدول في مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لديها بالفعل نوع ما من آليات التقييم، وأن التوصيات ركزت

على زيادة تعزيز تلك الآليات. ولوحظ اتجاه معاكس لهذا بين المجموعات الإقليمية الأخرى، التي تناولت غالبية التوصيات الصادرة بشأنها الحاجة إلى تقييم التدابير القانونية والإدارية أو إنشاء آليات جديدة لهذه الغاية.

8- ولا يبدو أن تنفيذ الفقرة 4 من المادة 5 من الاتفاقية، بشـــأن التعاون بين الدول الأطراف والمنظمات الدولية ذات الصلة، يشكل تحديا كبيرا، حيث لم توجه سوى أربع توصيات إلى دول أطراف تنتمي إلى مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول آســـيا والمحيط الهادئ ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر الشكل 2). وفي جميع هذه الحالات، أوصى المستعرِضون بتعزيز التعاون القائم.

الشكل 2

عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ كل فقرة من فقرات المادة 5، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالا

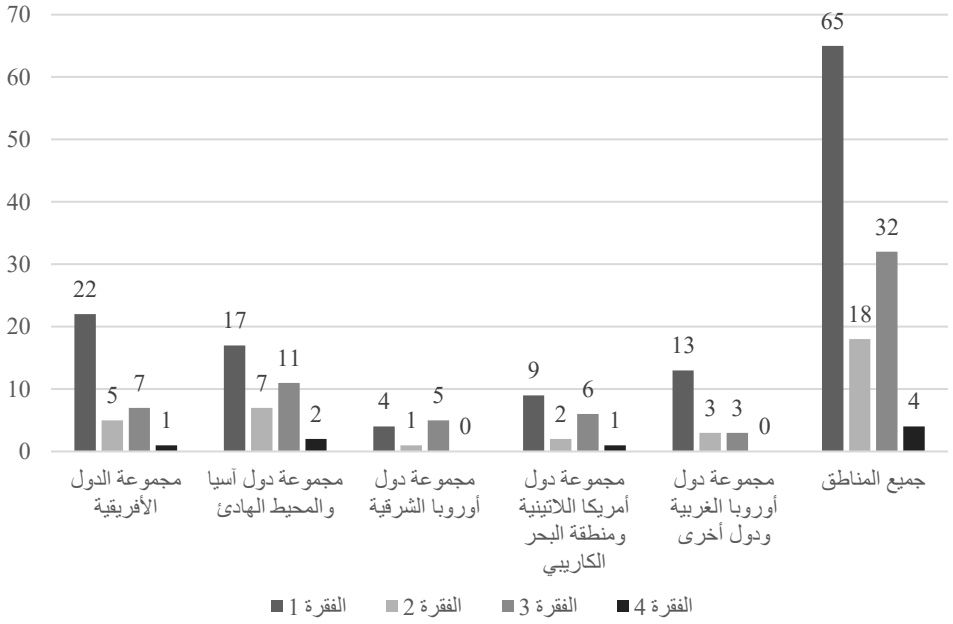

9- وحدد المستعرِضون الممارسات الجيدة في تنفيذ المادة 5 من الاتفاقية في جميع المجموعات الإقليمية (انظر الشكل 3). وقد استبين ما مجموعه 44 ممارسة جيدة. وبنفس الطريقة التي استأثرت بها الفقرة 1 من المادة 5 بعدد من التوصيات أعلى من الفقرة 2 من المادة نفسها، فإن الحكم الأول يمثل أكثر من نصف العدد الإجمالي للممارسات الجيدة (23) المستبانة فيما يتعلق بالمادة 5.

الشكل 3

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 5، حسب المجموعات الإقليمية

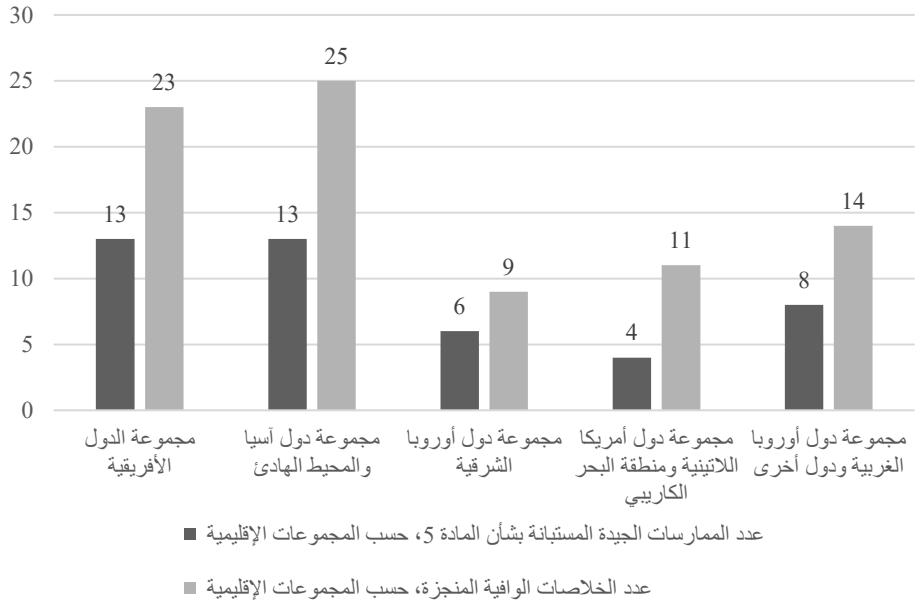

10- وفيما يتعلق "بهيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية" (المادة 6 من الاتفاقية)، وجه ما مجموعه 101 توصية. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 2 والشكل 4 أدناه.

الجدول 2

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 6، حسب المجموعات الإقليمية

	عدد الدول التي أُنجزت استعراضاتها	*عدد الدول التي تلقّت توصيات*	*إجمالي عدد التوصيات المتلقاة*	*النسبة المئوية للدول المستعرَضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة*
الدول الأفريقية	23	20	37	86
دول آسيا والمحيط الهادئ	25	18	27	72
دول أوروبا الشرقية	9	8	12	88
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	11	10	13	90
دول أوروبا الغربية ودول أخرى	14	9	12	64

الشكل 4

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 6، حسب المجموعات الإقليمية

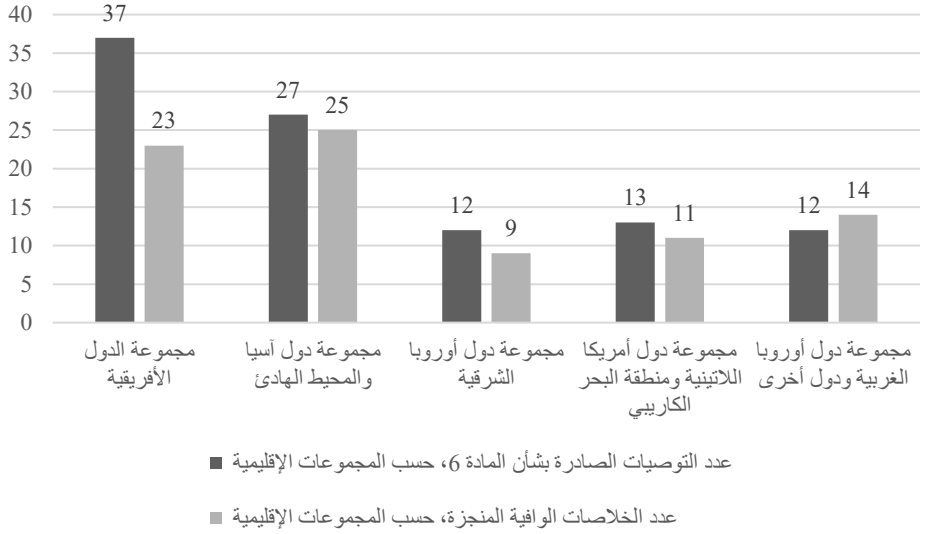

11- واستأثرت الدول الأفريقية بأكبر عدد نسبي من الدول الأطراف التي تلقت توصيات بشأن الفقرة 1 من المادة 6 من الاتفاقية (9 من أصل 23)، في حين مثلت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي أقل عدد نسبي (2 من أصل 11).

12- وكما يتبين من الشكل 5، فإن العدد الإجمالي للتوصيات الصادرة بشأن استقلالية هيئات مكافحة الفساد الوقائية (الفقرة 2 من المادة 6) يزيد على ضعف عدد التوصيات الصادرة بشأن إنشاء مثل هذه الهيئة (الفقرة 1 من المادة 6) (67 توصية مقابل 32). وقد تلقت غالبية الدول الأطراف التي جرى تحليل أوضاعها في هذا التقرير (56 من أصل 82 دولة) توصيات في هذا الصدد. ومن ثم، يمكن أن يُستنتج من ذلك أن الدول قد أنشأت عموما هيئات وقائية لمكافحة الفساد، وإن كانت استقلالية هذه الهيئات وتزويدها بالموارد الكافية ما زالا من التحديات الشائعة. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت التوصيات الموجهة إلى الدول الأطراف في جميع المجموعات الإقليمية بضرورة توفير الموظفين المتخصصين والتدريب المتخصص.

الشكل 5

عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ كل فقرة من فقرات المادة 6، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالا

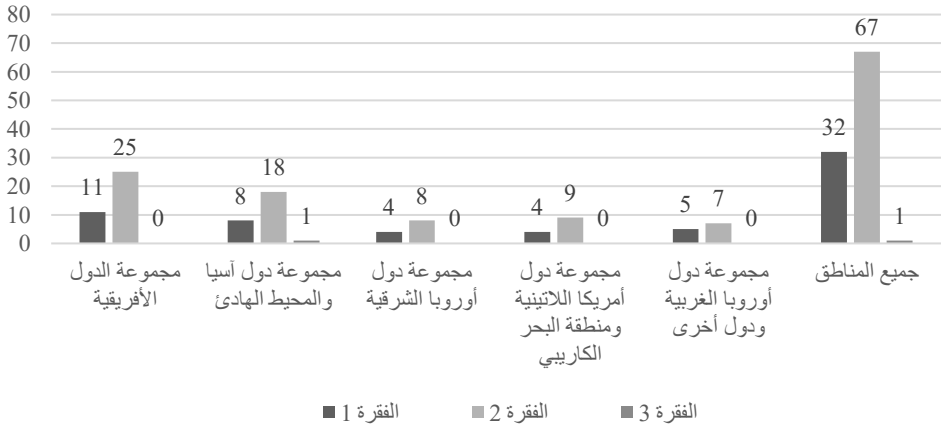

13- واستبان المستعرِضون ممارسات جيدة في جميع المجموعات الإقليمية باستثناء مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإن كان من المهم ملاحظة انخفاض عدد الخلاصات الوافية المنجزة بشأن تلك المجموعة الإقليمية (انظر الشكل 6). وأبلغ عن اتجاه مماثل في أحدث ملحق إقليمي بشأن تنفيذ الفصل الثاني من الاتفاقية[2].

الشكل 6

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 6، حسب المجموعات الإقليمية

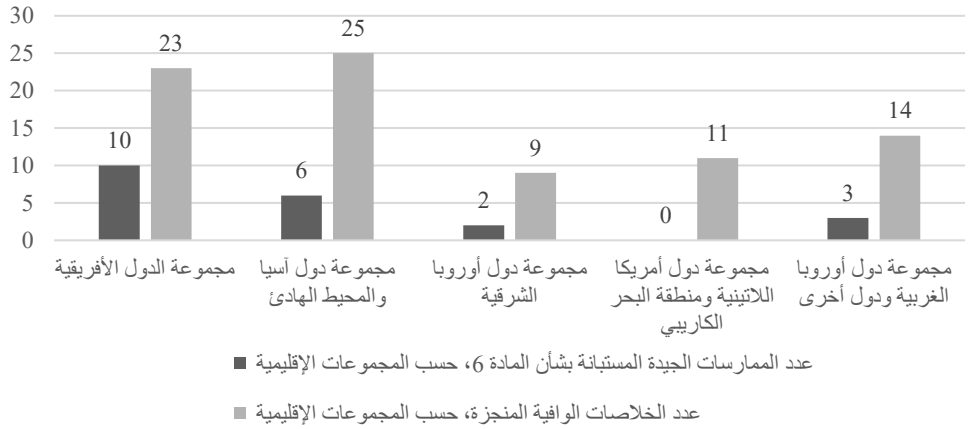

باء- القطاع العام (المادة 7)، ومدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين (المادة 8)[3]، والتدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المادة 11)

14- وجه ما مجموعه 242 توصية إلى 80 دولة طرفا بشأن تنفيذ المادة 7 من الاتفاقية. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 3 والشكل 7 أدناه.

الجدول 3

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 7، حسب المجموعات الإقليمية

	عدد الدول التي أُنجزت استعراضاتها	*عدد الدول التي تلقّت توصيات*	*إجمالي عدد التوصيات المتلقاة*	*النسبة المئوية للدول المستعرَضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة*
الدول الأفريقية	23	22	79	95
دول آسيا والمحيط الهادئ	25	24	63	96
دول أوروبا الشرقية	9	9	33	100
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	11	11	23	100
دول أوروبا الغربية ودول أخرى	14	14	41	100

(2) انظر الوثيقة CAC/COSP/IRG/2023/5/Add.1.

(3) تغطي الفقرة 4 من المادة 7 والفقرة 5 من المادة 8 المسائل المشتركة ويجري تحليلهما بمزيد من التفصيل في القسم الرابع من هذا التقرير.

الشكل 7

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 7، حسب المجموعات الإقليمية

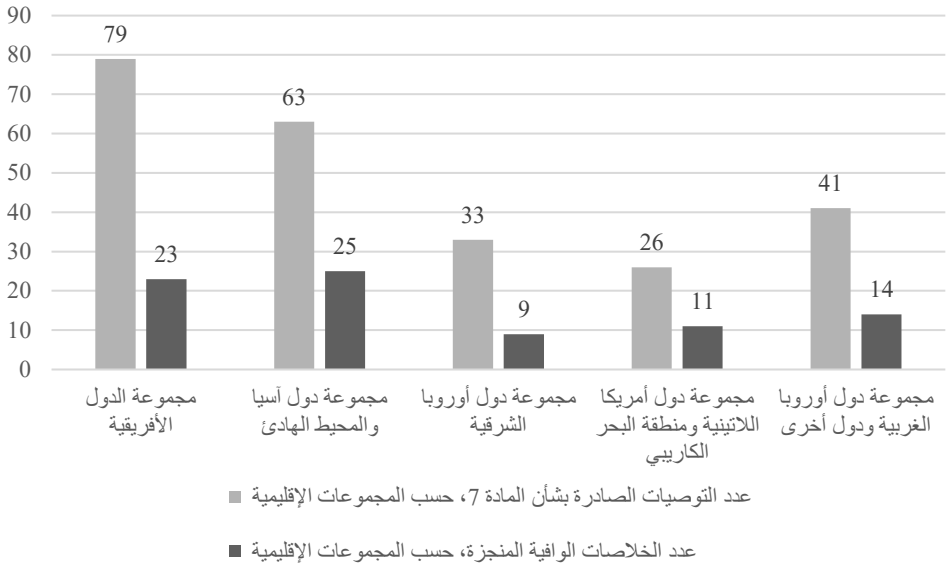

15- ركزت التوصيات بشأن الفقرة 1 من المادة 7 الموجهة إلى دول آسيا والمحيط الهادئ ودول أوروبا الغربية ودول أخرى ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي، أساسا على عدم كفاية إجراءات اختيار وتدريب الأفراد لتولي المناصب العمومية التي تعتبر عرضة للفساد بصفة خاصة، وضمان تناوبهم. وركزت التوصيات الموجهة إلى الدول الأفريقية أساسا على نقص الشفافية في تعيين الموظفين العموميين، والحاجة إلى التدريب والتناوب في مجال الخدمة المدنية، والأجور.

16- وركزت التوصيات بشأن معايير الترشيح للمناصب العمومية وانتخاب شاغليها (الفقرة 2 من المادة 7) أساسا على معالجة نقص المعايير الثابتة وتطبيق التدابير الانتخابية في إطار الممارسة العملية.

17- وفيما يتعلق بتمويل المرشحين للمناصب العمومية التي تُشغل بالانتخاب وتمويل الأحزاب السياسية (الفقرة 3 من المادة 7)، ركزت التوصيات الموجهة إلى الدول الأفريقية أساسا على فرض عقوبات على عدم الامتثال للوائح التنظيمية المتعلقة بالتمويل وعدم وجود شرط بشأن نشر معلومات عن التبرعات المقدمة إلى الأحزاب السياسية والمرشحين للمناصب العمومية. وبالمثل، تلقى عدد من دول أوروبا الغربية ودول أخرى توصيات بشأن خفض عتبة الإفصاح العلني عن التبرعات. وبالنسبة لدول آسيا والمحيط الهادئ، أوصى المستعرِضون بتنفيذ القواعد التي يمكن أن تمنع تضارب المصالح في تمويل الأحزاب السياسية والترشيحات، مثل استحداث إقرارات إلزامية للذمة المالية. ويمكن الاطلاع على معلومات عن التوصيات الصادرة، مصنفة حسب الفقرة والمجموعة الإقليمية في الشكل 8 أدناه.

الشكل 8

عدد التوصيات الصادرة بشأن كل فقرة من فقرات المادة 7، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالا

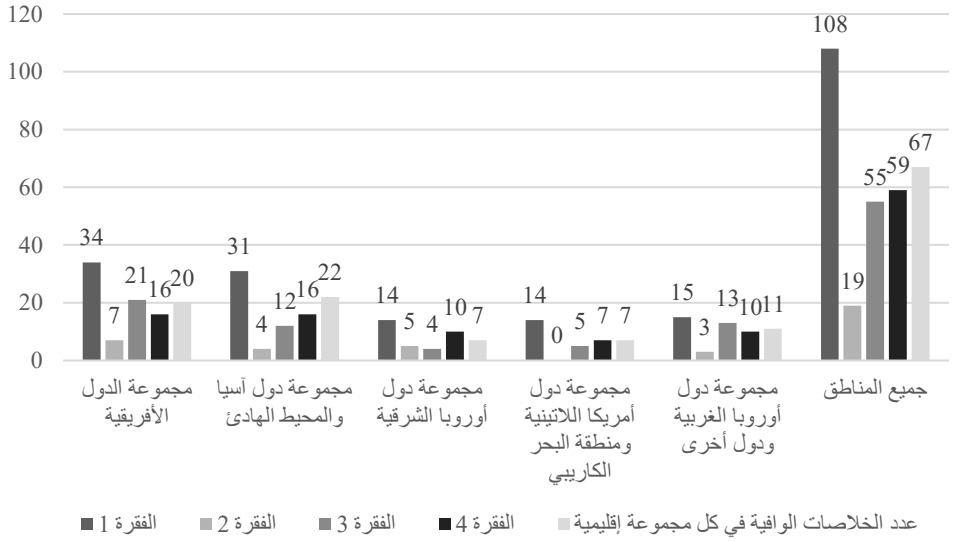

18- وفيما يتعلق بتنفيذ المادة 7 من الاتفاقية، استبين ما مجموعه 25 ممارسة جيدة في 18 دولة طرفا. ويبين الشكل 9 أدناه توزيع الممارسات الجيدة فيما بين المجموعات الإقليمية.

الشكل 9

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 7، حسب المجموعات الإقليمية

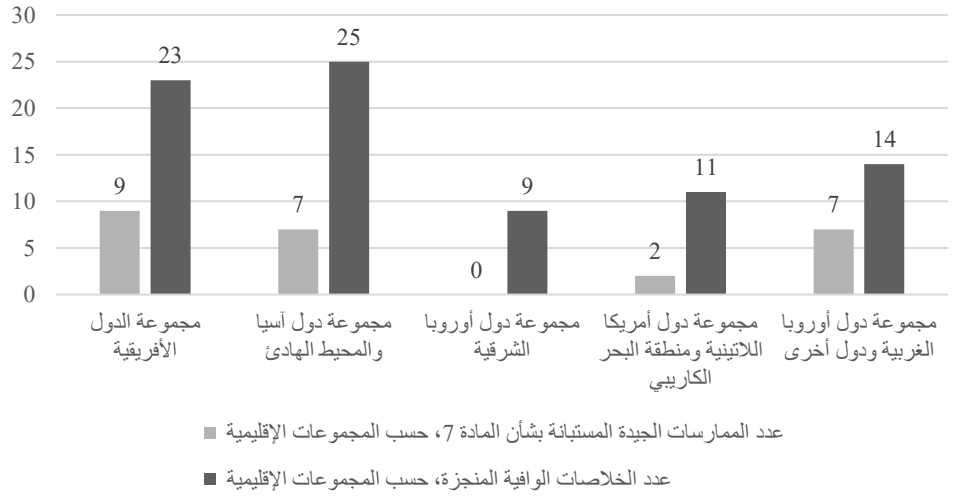

19- وفيما يتعلق بإعداد وتنفيذ مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين (المادة 8)، وجه ما مجموعه 232 توصية إلى جميع المجموعات الإقليمية. ومن هذا الإجمالي، تتعلق 114 توصية بالفقرات من 1 إلى 4 من المادة 8؛ ويرد تحليل أكثر تفصيلا للفقرتين 5 و6 في القسم الخامس من هذا التقرير. ويمكن الاطلاع على معلومات عنها مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 4 والشكل 10 أدناه.

الجدول 4

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 8، حسب المجموعات الإقليمية

	عدد الدول التي أُنجزت استعراضاتها	*عدد الدول التي تلقّت توصيات*	*إجمالي عدد التوصيات المتلقاة*	*النسبة المئوية للدول المستعرَضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة*
الدول الأفريقية	23	21	86	91
دول آسيا والمحيط الهادئ	24	24	56	100
دول أوروبا الشرقية	9	8	23	88
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	11	11	31	100
دول أوروبا الغربية ودول أخرى	15	12	36	80

الشكل 10

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 8، حسب المجموعات الإقليمية

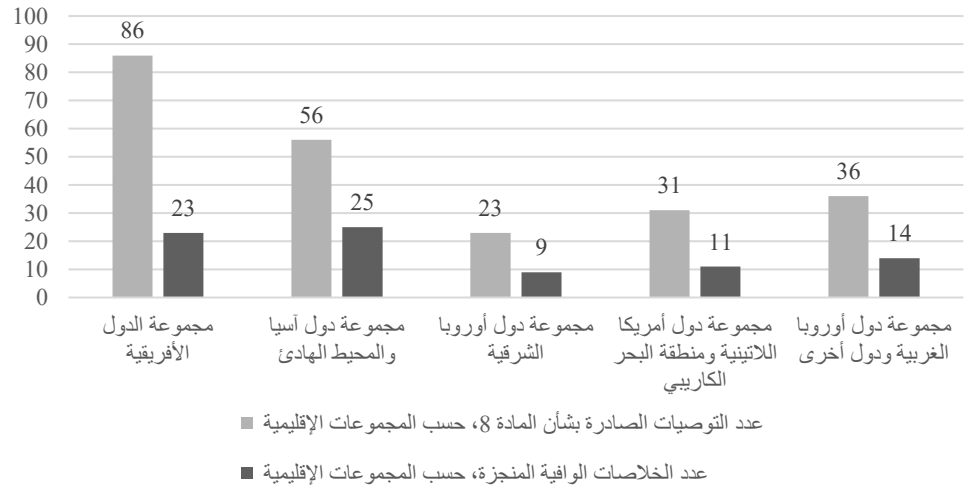

20- وتمثلت بعض التحديات الرئيسية التي تناولتها التوصيات الصادرة بشأن المادة 8 من الاتفاقية في عدم وجود مدونات لقواعد سلوك الموظفين العموميين وإنفاذ هذه المدونات (الفقرة 2)، ومحدودية قنوات الإبلاغ وتدابير الحماية المتاحة للموظفين العموميين الذين يبلغون عن أفعال فساد (الفقرة 4). ولم تُستَبن أي اتجاهات إقليمية موضوعية. ويمكن الاطلاع على بيانات عن التوصيات مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الشكل 11 أدناه.

الشكل 11

عدد التوصيات الصادرة بشأن كل فقرة من فقرات المادة 8، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالا لكافة المناطق

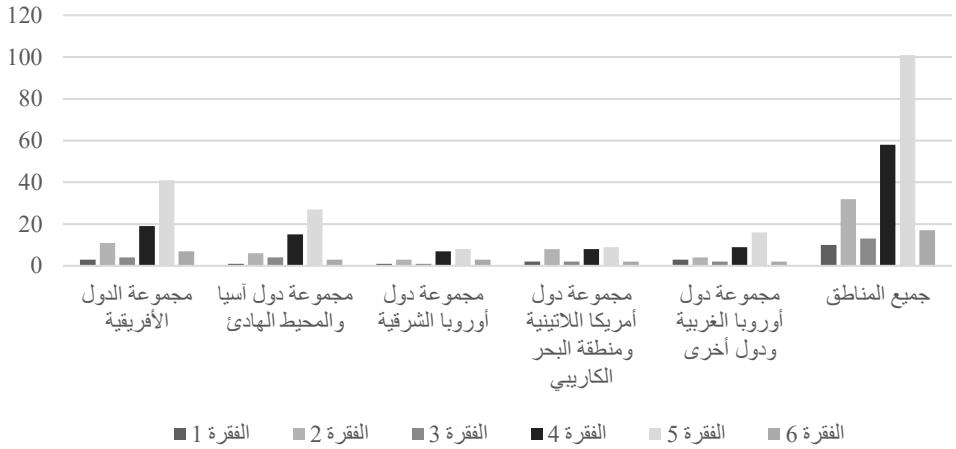

21- واستبين ما مجموعه 30 ممارسة جيدة فيما يتعلق بالمادة 8 من الاتفاقية (انظر الشكل 12)، باستثناء الفقرتين 5 و6. واستبينت ست ممارسات جيدة فيما يتعلق بتعزيز النزاهة والأمانة وروح المسؤولية بين الموظفين العموميين (الفقرة 1 من المادة 8). وتتعلق اثنتان منها بوجود مكافآت أو حوافز بهدف تعزيز النزاهة بين الموظفين العموميين. وفيما يتعلق بتطبيق مدونات قواعد السلوك ضمن نطاق النظم الداخلية للدول (الفقرة 2 من المادة 8)، استبينت سبع ممارسات جيدة. وتتعلق غالبية هذه الممارسات بالطابع الإلزامي لمدونات قواعد السلوك المعنية وقابليتها للإنفاذ. وفيما يتعلق بالمشاركة في مبادرات المنظمات الإقليمية والدولية لأغراض تنفيذ المادة 8 من الاتفاقية (الفقرة 3 من المادة 8)، استُبينت ممارسة جيدة واحدة فقط في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وفيما يتعلق بالتدابير والنظم الرامية إلى تيسير إبلاغ الموظفين العموميين عن أفعال الفساد (الفقرة 4 من المادة 8)، استبين ما مجموعه عشر ممارسات جيدة في الدول الأطراف في جميع المجموعات الإقليمية.

الشكل 12

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 8، حسب المجموعات الإقليمية

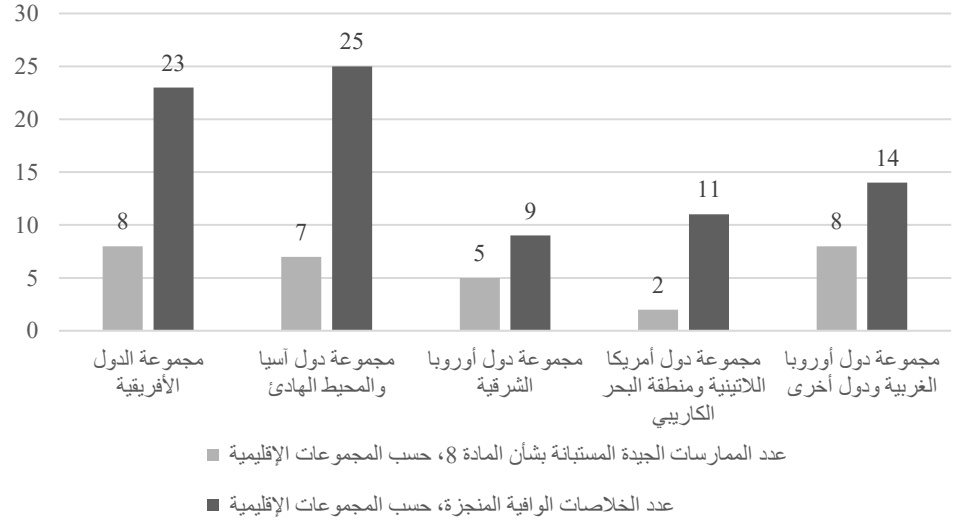

22- ووجه ما مجموعه 80 توصية بشأن التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المادة 11). ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 5 والشكل 13 أدناه. ويشير العدد الإجمالي للتوصيات المبينة في الشكل 14 إلى أن المشاكل المتعلقة بالنزاهة قد تكون أكثر تفشيا في الجهاز القضائي (الفقرة 1 من المادة 11) منها في أجهزة النيابة العامة (الفقرة 2 من المادة 11).

23- وعلى الصعيد الإقليمي، تتعلق التوصيات الموجهة إلى دول أوروبا الشرقية بمنع تضارب المصالح وتعزيز النزاهة. ويتعلق عدد من التوصيات الموجهة إلى الدول الأفريقية بوضع مدونة قواعد سلوك الجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة، بينما تركز التوصيات الموجهة إلى دول آسيا والمحيط الهادئ على عمليات اختيار وتعيين القضاة وأعضاء النيابة العامة.

الجدول 5

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 11، حسب المجموعات الإقليمية

	عدد الدول التي أُنجزت استعراضاتها	*عدد الدول التي تلقّت توصيات*	*إجمالي عدد التوصيات المتلقاة*	*النسبة المئوية للدول المستعرَضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة*
الدول الأفريقية	23	13	22	56
دول آسيا والمحيط الهادئ	25	12	20	48
دول أوروبا الشرقية	9	6	16	66
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	11	7	11	63
دول أوروبا الغربية ودول أخرى	14	8	11	57

الشكل 13

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 11، حسب المجموعات الإقليمية

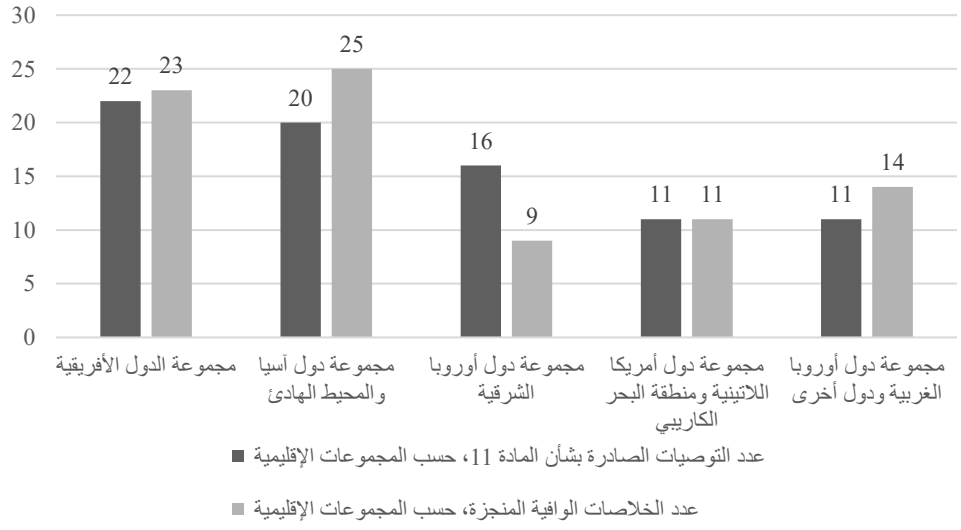

الشكل 14

عدد التوصيات الصادرة بشأن كل فقرة من فقرات المادة 11، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالا

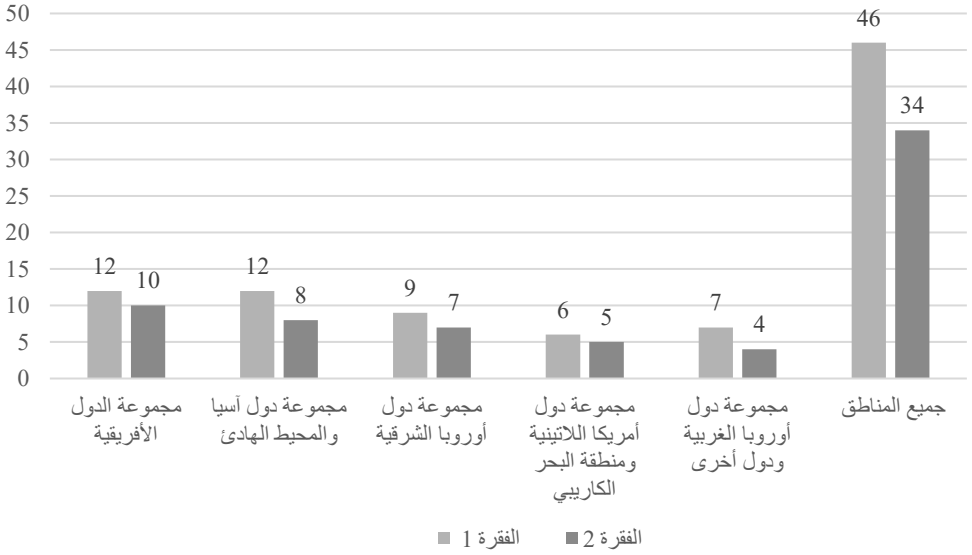

24- ولم تُستبن ممارسات جيدة بشأن المادة 11 إلا في سبع دول أطراف (انظر الشكل 15)، وكانت تتعلق في المقام الأول بإنشاء نظم لإدارة القضايا.

الشكل 15

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 11، حسب المجموعات الإقليمية

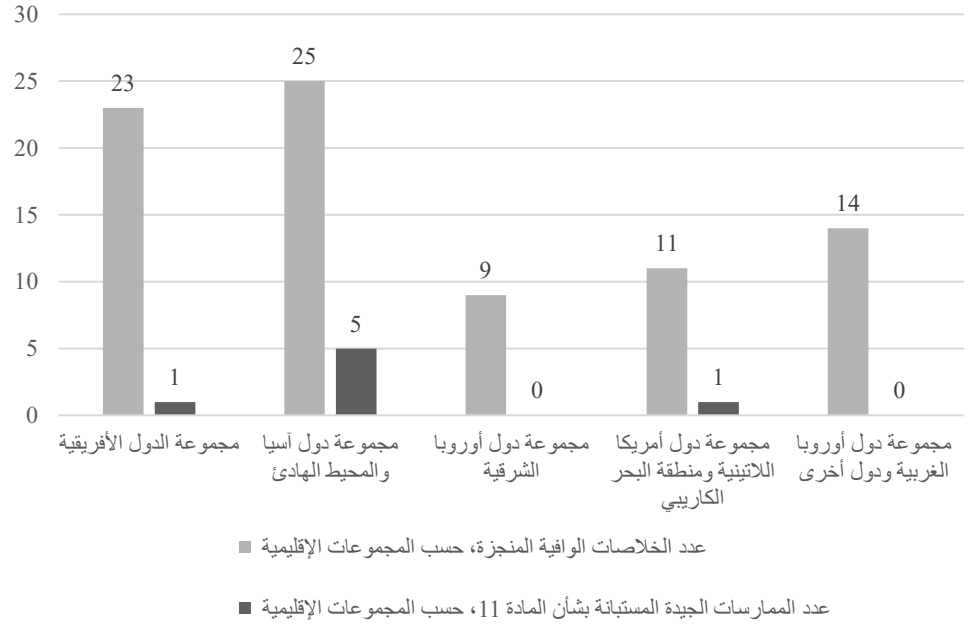

جيم- المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)

25- وجه ما مجموعه 141 توصية إلى 66 دولة طرفا بشأن تنفيذ المادة 9 من الاتفاقية. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 6 والشكل 16 أدناه.

الجدول 6

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 9، حسب المجموعات الإقليمية

	عدد الدول التي أُنجزت استعراضاتها	*عدد الدول التي تلقّت توصيات*	*إجمالي عدد التوصيات المتلقاة*	*النسبة المئوية للدول المستعرَضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة*
الدول الأفريقية	23	21	53	91
دول آسيا والمحيط الهادئ	25	21	48	87
دول أوروبا الشرقية	9	7	15	77
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	11	11	16	100
دول أوروبا الغربية ودول أخرى	14	6	9	40

الشكل 16

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 9، حسب المجموعات الإقليمية

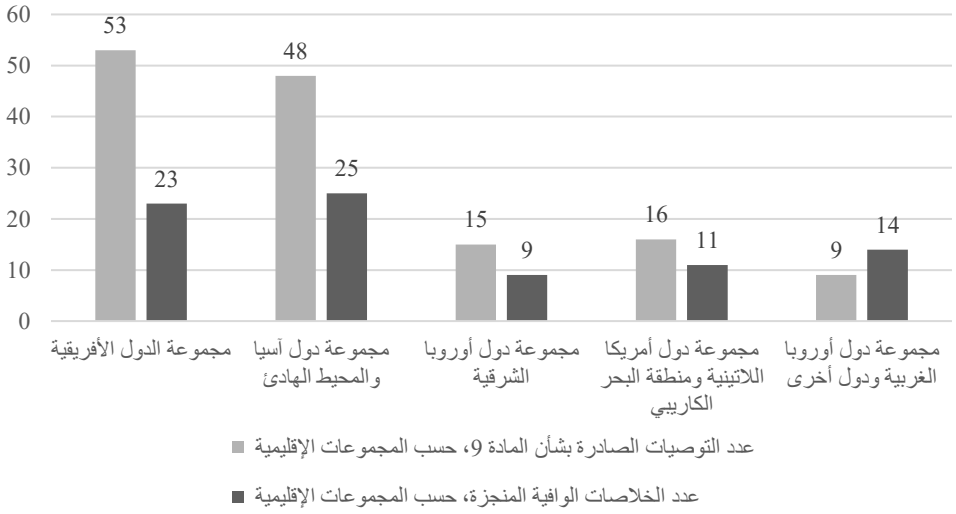

26- ويُعزى العدد الكبير من التوصيات الصادرة بشأن الفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية (97 توصية وجهت إلى 58 دولة) مقارنة بالفقرة 2 (31 توصية وجهت إلى 26 دولة) والفقرة 3 (12 توصية وجهت إلى 12 دولة) إلى النطاق الواسع للتدابير التي يتعين تنفيذها.

27- وفيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 9 من الاتفاقية، تباينت المواضيع الرئيسية التي تغطيها التوصيات من منطقة إلى أخرى: فقد أوصي العديد من دول أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والكاريبي بوضع إجراءات للطعن أو تعديل إجراءات قائمة؛ وأوصي مكررا إلى دول أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ بإنشاء بوابات للاشتراء الإلكتروني؛ وأوصي عدد من دول أوروبا الشرقية بتنفيذ آلية للنزاهة تشمل في جملة أمور إجراءات التناوب وإجراءات التوظيف الخاصة، بالنسبة للموظفين العموميين المشاركين في عمليات الاشتراء؛

ووجهت العديد من التوصـــيات إلى دول آســيا والمحيط الهادئ، وأوروبا الشــرقية، وأوروبا الغربية ودول أخرى تتعلق بالحاجة إلى تعزيز الشفافية في عمليات الاشتراء.

الشكل 17

عدد التوصيات الصادرة بشأن كل فقرة من فقرات المادة 9، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالا

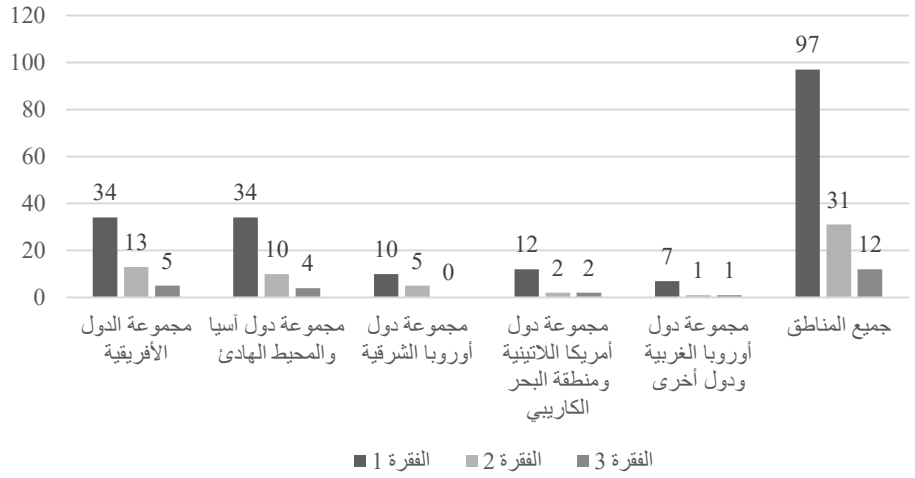

28- وقد اســـتُبينت إحدى وثلاثون ممارســـة جيدة فيما يتعلق بالمادة 9 لدى 25 دولة طرفا (انظر الشكل 18). وفيما يتعلق بالفقرة 1 من المادة 9، فإن إحدى الممارسات الجيدة التي تكررت استبانتها في الدول الأفريقية، ودول آسيا والمحيط الهادئ، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى هي تنفيذ تدابير لتعزيز شفافية عمليات الاشتراء، ولا سيما من خلال تنفيذ بوابات الاشتراء الإلكتروني.

الشكل 18

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 9، حسب المجموعات الإقليمية

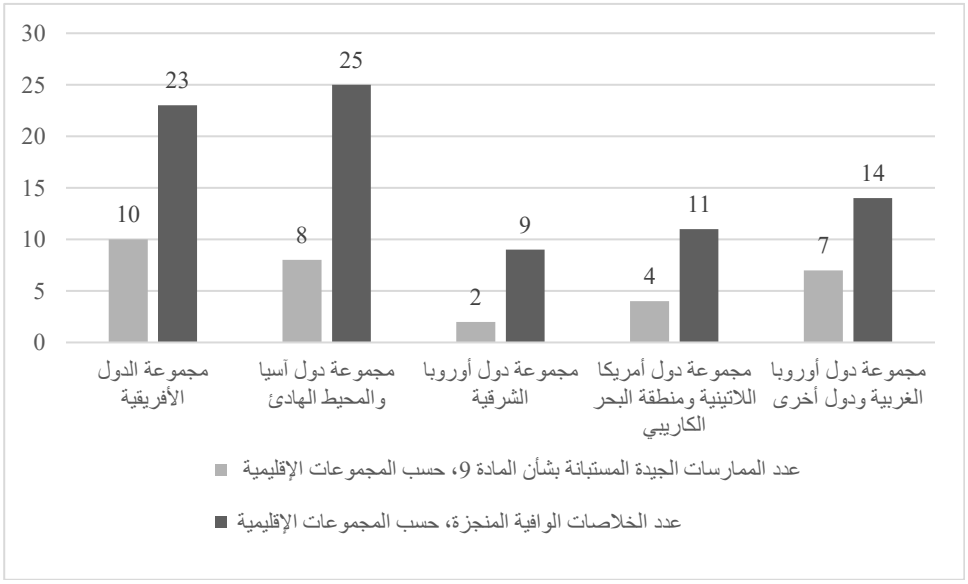

دال- إبلاغ الناس (المادة 10) ومشاركة المجتمع (المادة 13)

29- وجه ما مجموعه 110 توصـــيات إلى 65 دولة طرفا بشـــأن تنفيذ المادة 10 من الاتفاقية، المتعلقة بإبلاغ الناس (الإبلاغ العام). ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصـلة مصـنفة حسـب المجموعات الإقليمية في الجدول 7 والشـــكل 19 أدناه. وفيما يتعلق بتنفيذ المادة 13 من الاتفاقية، المتعلقة بمشـــاركة المجتمع، وجهت 75 توصـية إلى 47 دولة طرفا. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصـلة مصـنفة حسـب المجموعات الإقليمية في الجدول 8 والشكل 20 أدناه.

الجدول 7

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 10، حسب المجموعات الإقليمية

	عدد الدول التي أُنجزت استعراضاتها	*عدد الدول التي تلقّت توصيات*	*إجمالي عدد التوصيات المتلقاة*	*النسبة المئوية للدول المستعرَضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة*
الدول الأفريقية	23	21	42	91
دول آسيا والمحيط الهادئ	25	21	34	84
دول أوروبا الشرقية	9	6	9	66
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	11	10	16	90
دول أوروبا الغربية ودول أخرى	14	7	9	50

الشكل 19

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 10، حسب المجموعات الإقليمية

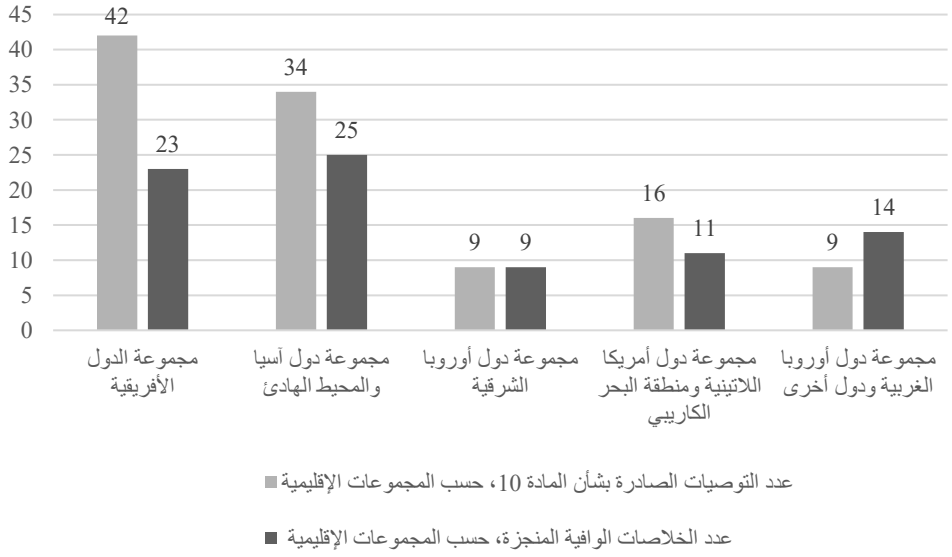

الجدول 8

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 13، حسب المجموعات الإقليمية

	عدد الدول التي أُنجزت استعراضاتها	*عدد الدول التي تلقّت توصيات*	*إجمالي عدد التوصيات المتلقاة*	*النسبة المئوية للدول المستعرَضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة*
الدول الأفريقية	23	15	28	65
دول آسيا والمحيط الهادئ	25	18	28	72
دول أوروبا الشرقية	9	6	8	66
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	11	5	8	45
دول أوروبا الغربية ودول أخرى	14	3	3	21

الشكل 20

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 13، حسب المجموعات الإقليمية

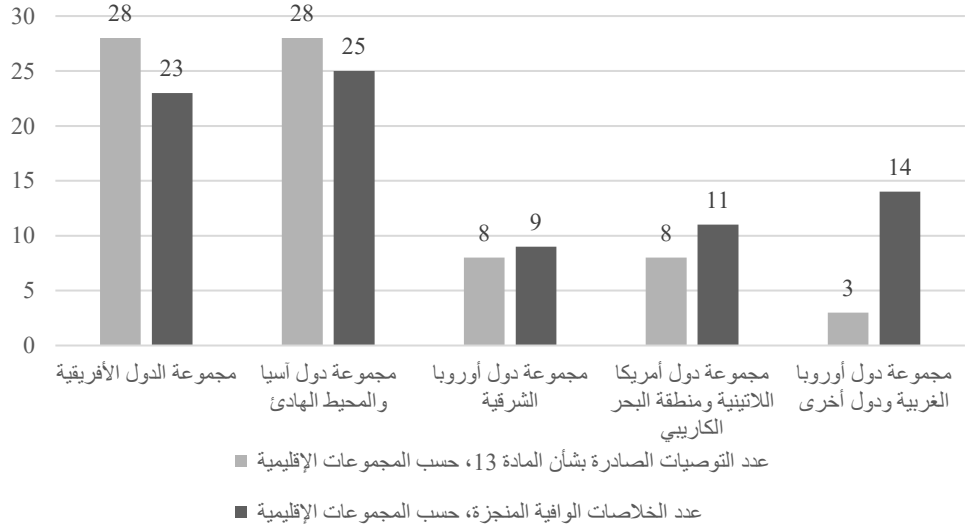

30- ووجه ما مجموعه 91 توصية بشأن الوصول إلى المعلومات (تشمل كلا من المادة 10 (أ) والفقرة 1 (ب) من المادة 13) إلى 59 دولة طرفا. وجميع الدول الأفريقية البالغ عددها 23 دولة التي جرى تحليل أوضاعها في هذا التقرير، باستثناء ثلاث منها، ونحو ثلثي دول آسيا والمحيط الهادئ البالغ عددها 25 دولة، ودول أوروبا الشرقية التسع تلقت توصيات من هذا القبيل. وعلى النقيض من ذلك، وجهت توصيات إلى أقل من نصف الدول الأطراف في المجموعتين الإقليميتين الأخريين.

31- ولم تتلق سوى 17 دولة طرفا توصيات بشأن الفقرة (ب) من المادة 10 من الاتفاقية، المتعلقة بتبسيط الإجراءات الإدارية، شملت ثماني دول أفريقية، وأربع دول من آسيا والمحيط الهادئ، ودولتين من أوروبا الشرقية، ودولتين من أمريكا اللاتينية والكاريبي، ودولة واحدة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. ويتصل ما مجموعه 37 توصية بالفقرة (ج) من المادة 10 من الاتفاقية، المتعلقة بنشر المعلومات، بما يشمل المعلومات عن مخاطر الفساد. وتعلقت جميع التوصيات بضرورة إعداد ونشر تقارير بصفة دورية عن مخاطر الفساد في الإدارة العمومية.

32- ووجه ما مجموعه 51 توصية بشأن الفقرة 1 من المادة 13 من الاتفاقية، المتعلقة بالتدابير الرامية إلى تمكين المجتمع من المشـــاركة في منع الفســـاد ومكافحته، إلى 39 دولة طرفا. وفيما يتعلق بالفقرة 1 (أ) من المادة 13 من الاتفاقية، المتعلقة بمساهمة الناس في عمليات صنع القرار، لم توجه سوى ثلاث توصيات، ولم تحدد اتجاهات إقليمية. وفيما يتعلق بالفقرة 2 من المادة 13 من الاتفاقية، المتعلقة بالإبلاغ عن الفســـاد، وجه ما مجموعه 23 توصـية إلى 22 دولة طرفا. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصـلة مصـنفة حسـب المجموعات الإقليمية في الشكلين 21 و22 أدناه.

الشكل 21

عدد التوصيات الصادرة بشأن كل فقرة من فقرات المادة 10، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالا

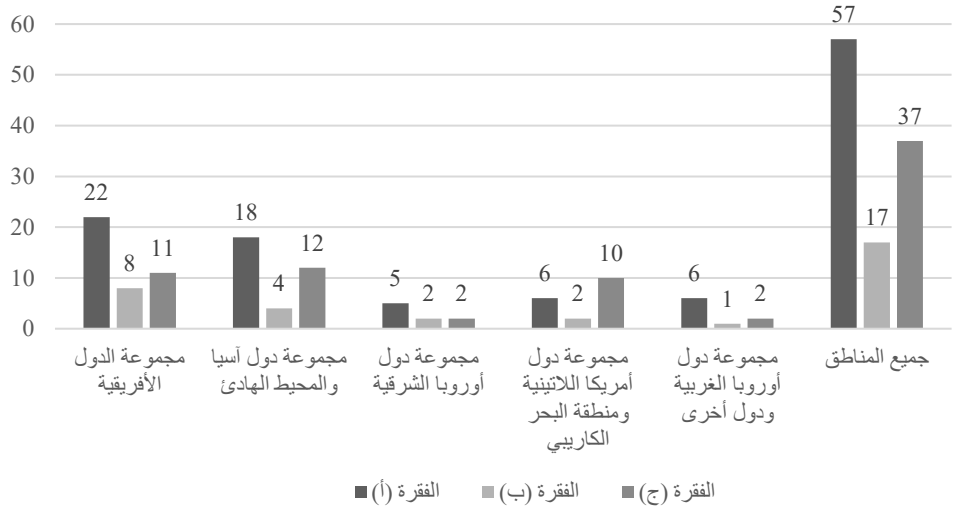

الشكل 22

عدد التوصيات الصادرة بشأن كل فقرة من فقرات المادة 13، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالا

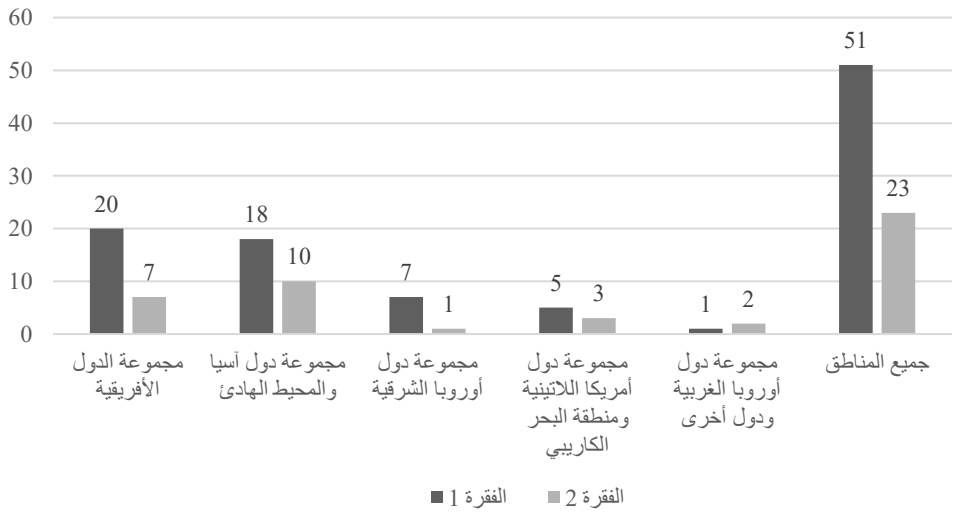

33- واستبين ما مجموعه 71 ممارسة جيدة في 48 دولة طرفا فيما يتعلق بالمادتين 10 و13 من الاتفاقية (انظر الشكلين 23 و24)، كان من بينها جهود التوعية، وتبسيط الإجراءات الإدارية من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية، وتيسير إبلاغ هيئات مكافحة الفساد عن أفعال الفساد من خلال قنوات متعددة.

الشكل 23

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 10، حسب المجموعات الإقليمية

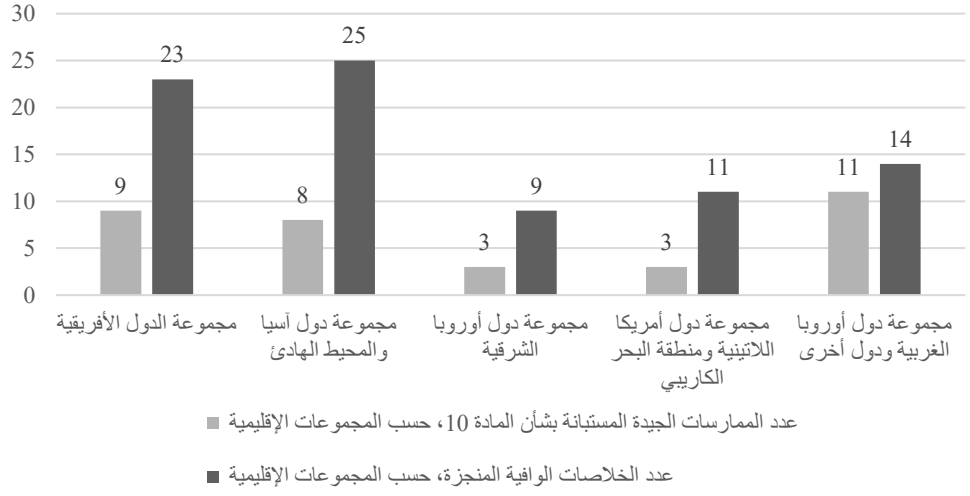

الشكل 24

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 13، حسب المجموعات الإقليمية

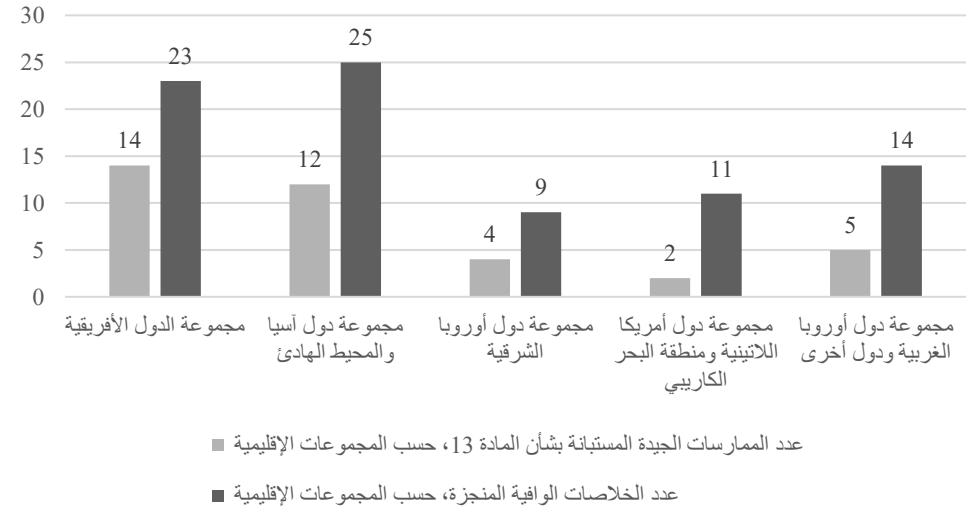

هاء- القطاع الخاص (المادة 12)[4]

34- وجه ما مجموعه 222 توصية إلى 75 دولة طرفا بشأن تنفيذ المادة 12 من الاتفاقية. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 9 والشكل 25 أدناه.

الجدول 9

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 12، حسب المجموعات الإقليمية

	عدد الدول التي أُنجزت استعراضاتها	*عدد الدول التي تلقّت توصيات*	*إجمالي عدد التوصيات المتلقاة*	*النسبة المئوية للدول المستعرَضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة*
الدول الأفريقية	23	22	82	95
دول آسيا والمحيط الهادئ	25	23	70	92
دول أوروبا الشرقية	9	9	22	100
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	11	10	28	90
دول أوروبا الغربية ودول أخرى	14	11	20	78

الشكل 25

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 12 من الاتفاقية، حسب المجموعات الإقليمية

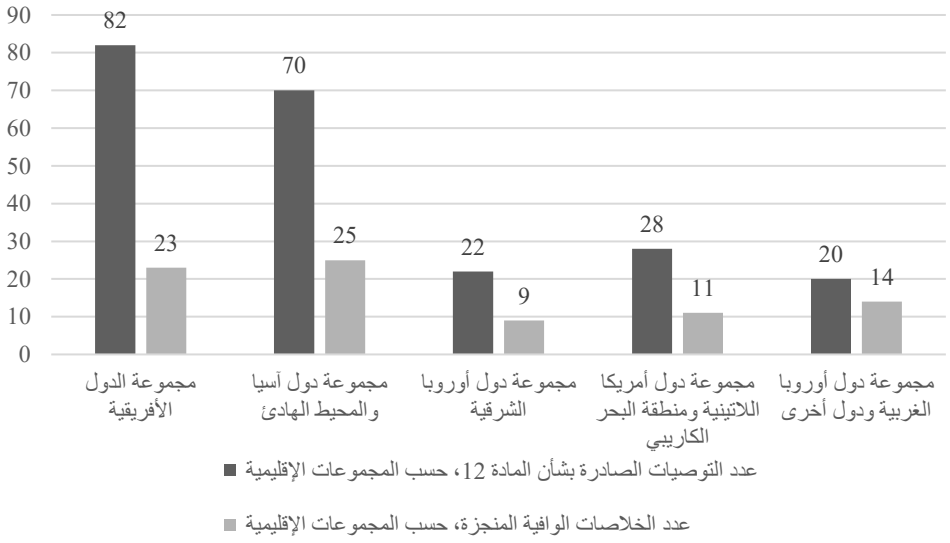

35- وقد استبين عدد كبير من الثغرات في إدارة أوجه تضارب المصالح فيما يخص عمل موظفين عموميين سابقين في القطاع الخاص (الفقرة 2 (هـ) من المادة 12)، وفي سياق الأطر التشريعية التي تحظر اقتطاع النفقات التي تمثل رشاوى من الوعاء الضريبي (الفقرة 4 من المادة 12). وتناولت توصيات أخرى طائفة واسعة من المسائل، منها معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات في القطاع الخاص، والتعاون في مجال إنفاذ القوانين، ومدونات قواعد السلوك للقطاع الخاص.

(4) تغطي الفقرة 2 (ج) من المادة 12 المسائل المشتركة ويجري تحليلها بمزيد من التفصيل في القسم الرابع من هذا التقرير.

الشكل 26

عدد التوصيات الصادرة بشأن كل فقرة من فقرات المادة 12، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالا

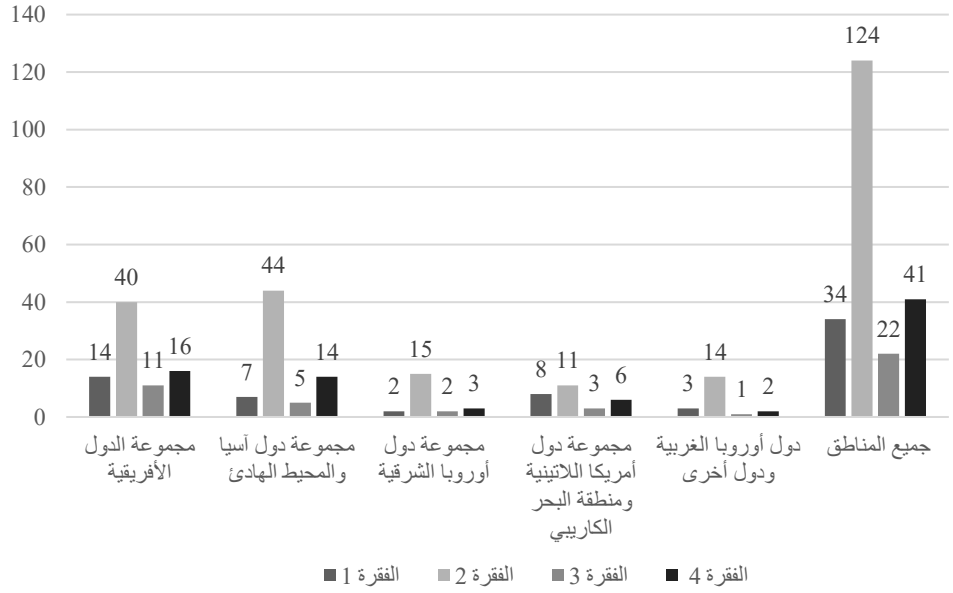

36- وقد استُبينت خمس عشرة ممارسة جيدة تتعلق بالمادة 12 من الاتفاقية في ما مجموعه 12 دولة طرفا من جميع المجموعات الإقليمية (انظر الشكل 27). ويتعلق أكثر من نصف هذه الممارسات بشفافية المعلومات بشأن الملكية النفعية، وهو ما سيجري تحليله بمزيد من التفصيل في القسم الرابع من هذا التقرير. وتتعلق الممارسات الجيدة المتبقية التي استبينت بالشفافية في القطاع الخاص، ومشاركة كيانات القطاع الخاص في وضع سياسات مكافحة الفساد، والتعاون بين أجهزة إنفاذ القانون وكيانات القطاع الخاص.

الشكل 27

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 12، حسب المجموعات الإقليمية

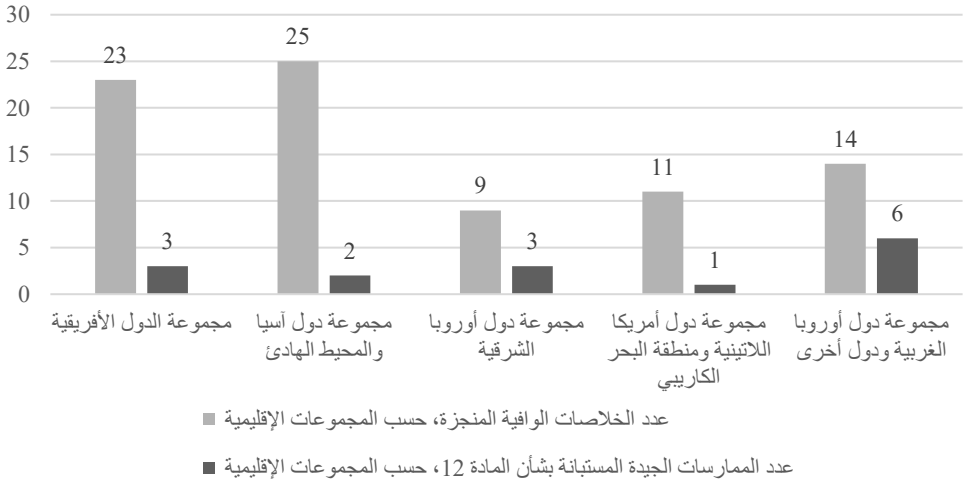

ثالثا- تنفيذ الفصل الخامس (استرداد الموجودات) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الصعيد الإقليمي

ألف- حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد 51 و56 و59)

1- حكم عام (المادة 51)

37- وجه ما مجموعه 53 توصية إلى 43 دولة طرفا بشأن تنفيذ المادة 51 من الاتفاقية، المتعلقة بإعادة الموجودات وبوجود أطر تنظيمية ومؤسسية وتنفيذية متصلة بذلك. ويمكن الاطلاع على معلومات عنها مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 10 والشكل 28 أدناه.

الجدول 10

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 51، حسب المجموعات الإقليمية

	عدد الدول التي أُنجزت استعراضاتها	*عدد الدول التي تلقّت توصيات*	*إجمالي عدد التوصيات المتلقاة*	*النسبة المئوية للدول المستعرَضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة*
الدول الأفريقية	23	14	21	61
دول آسيا والمحيط الهادئ	25	13	15	52
دول أوروبا الشرقية	9	6	6	66
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	11	2	2	18
دول أوروبا الغربية ودول أخرى	14	8	9	57

الشكل 28

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 51، حسب المجموعات الإقليمية

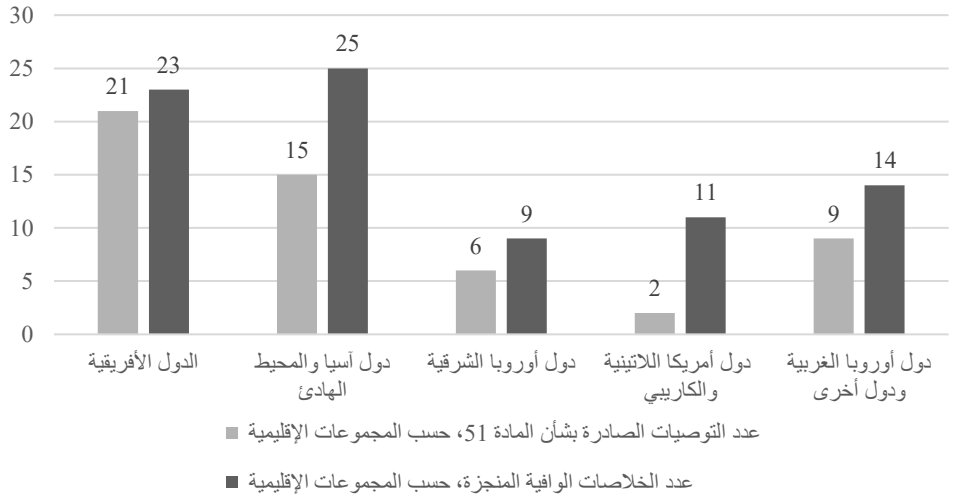

38- وتتعلق التوصيات الموجهة إلى الدول الأفريقية في الأعم باعتماد تشريعات تُمكِّن من تبادل المساعدة القانونية في مجال استرداد الموجودات. ولوحظت تحديات مماثلة فيما بين دول آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك الحاجة إلى تبسيط إجراءات استرداد الموجودات وتعزيز آلياته. وفيما بين دول أوروبا الغربية

ودول أخرى، سلط المستعرِضون الضوء في أغلب الأحيان على الحاجة إلى تعزيز نظم جمع البيانات وتيسير الحصول على معلومات وإحصاءات شاملة عن طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في مجال استرداد الموجودات. وبالنسبة لدول أوروبا الشرقية، ركزت التوصيات على طائفة من المسائل مثل إنشاء نظام شامل للإدارة الفعالة للموجودات واعتماد تشريعات بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وفقا للاتفاقية. وبالنسبة لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي، سلطت التوصيات الضوء على الثغرات القائمة في التشريعات الداخلية المتعلقة بتبادل المساعدة القانونية والتحقيقات ذات البُعد الدولي.

الممارسات الجيدة بشأن المادة 51

39- استبين ما مجموعه 31 ممارسة جيدة فيما يتعلق بإرجاع الموجودات عملا بالمادة 51 من الاتفاقية في 21 دولة طرفا في جميع المناطق (انظر الشكل 29). وكان من بين الممارسات الجيدة الشائعة التي استبينت لدى دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ودول أوروبا الغربية ودول أخرى إنشاء أجهزة أو وحدات مكرسة للتعاون الدولي على استرداد الموجودات. وفي مجموعة الدول الأفريقية، سُلِّط الضوء على اعتماد أدلة بشأن استرداد الموجودات وتشريعات بشأن استرداد الموجودات.

الشكل 29

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 51، حسب المجموعات الإقليمية

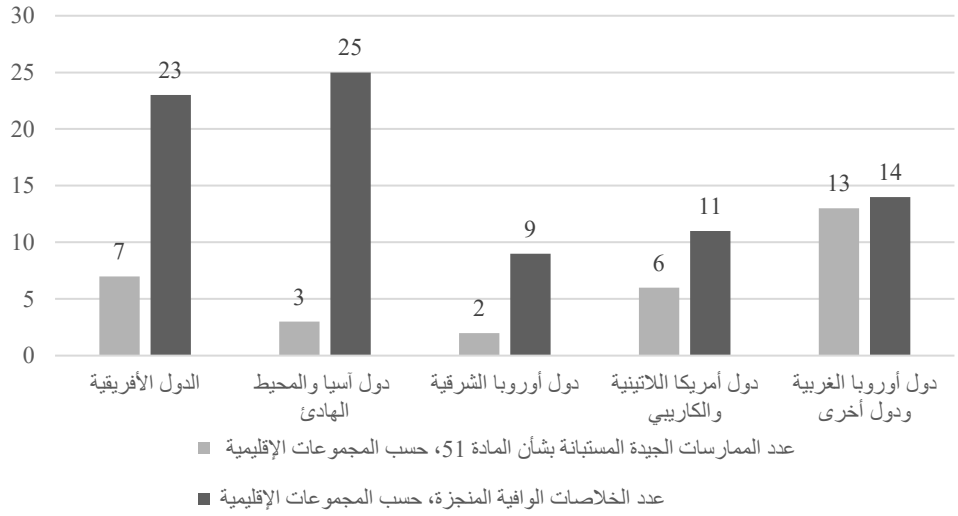

2- التعاون الخاص (المادة 56)

40- استبين ما مجموعه 23 تحديا في 22 دولة طرفا في تنفيذ المادة 56، المتعلقة بالنقل التلقائي للمعلومات. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 11 والشكل 30 أدناه.

الجدول 11

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 56، حسب المجموعات الإقليمية

	عدد الدول التي أُنجزت استعراضاتها	*عدد الدول التي تلقّت توصيات*	*إجمالي عدد التوصيات المتلقاة*	*النسبة المئوية للدول المستعرَضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة*
الدول الأفريقية	23	10	11	43
دول آسيا والمحيط الهادئ	25	9	9	36
دول أوروبا الشرقية	9	0	0	0
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	11	3	3	27
دول أوروبا الغربية ودول أخرى	14	0	0	0

الشكل 30

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 56، حسب المجموعات الإقليمية

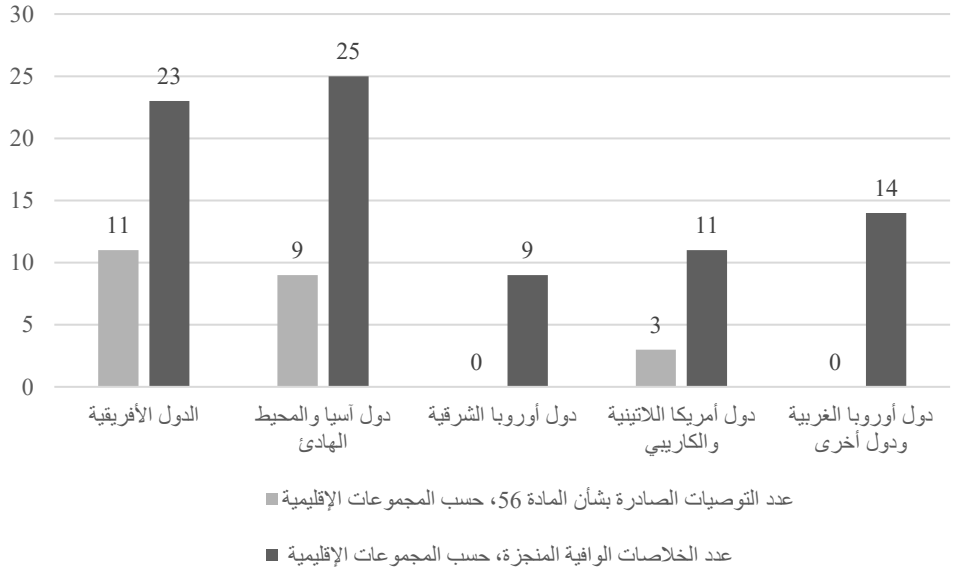

41- واستبين 23 تحديا يتعلق بالحاجة إلى التمكين من تقاسم المعلومات تلقائيا واستباقيا مع النظراء الدوليين، معظمها في الدول الأفريقية (11) ودول آسيا والمحيط الهادئ (9)، في حين استبينت ثلاثة تحديات في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي.

الممارسات الجيدة بشأن المادة 56

42- استبان المستعرِضون ممارستين جيدتين في تنفيذ المادة 56 في دولة أفريقية وإحدى دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وفي جنوب أفريقيا، أشار المستعرِضون إلى إيفاد ضباط اتصال إلى ولايات قضائية أخرى لتيسير تنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وفي البرتغال، سلطوا الضوء على التبادل التلقائي للمعلومات مع طائفة واسعة من النظراء، مما أدى إلى نجاح حالات محددة في تجميد الموجودات.

الشكل 31

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 56، حسب المجموعات الإقليمية

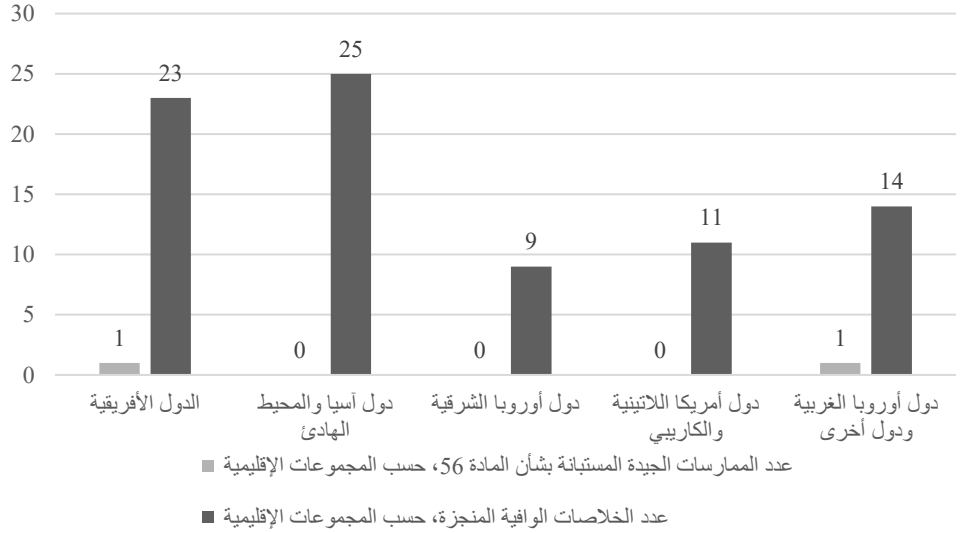

3- الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المادة 59)

43- استبين سبعة وعشرون تحديا في التنفيذ في عدد مماثل من الدول الأطراف بشأن المادة 59 من الاتفاقية، المتعلقة بالاتفاقات أو الترتيبات المبرمة من أجل تعزيز التعاون الدولي بموجب الفصل الخامس. ويمكن الاطلاع على بيانات في هذا الشأن مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 12 والشكل 32 أدناه.

الجدول 12

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 59، حسب المجموعات الإقليمية

	عدد الدول التي أُنجزت استعراضاتها	*عدد الدول التي تلقّت توصيات*	*إجمالي عدد التوصيات المتلقاة*	*النسبة المئوية للدول المستعرَضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة*
الدول الأفريقية	23	7	7	30
دول آسيا والمحيط الهادئ	25	9	9	32
دول أوروبا الشرقية	9	2	2	22
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	11	7	7	63
دول أوروبا الغربية ودول أخرى	14	2	2	14

الشكل 32

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 59، حسب المجموعات الإقليمية

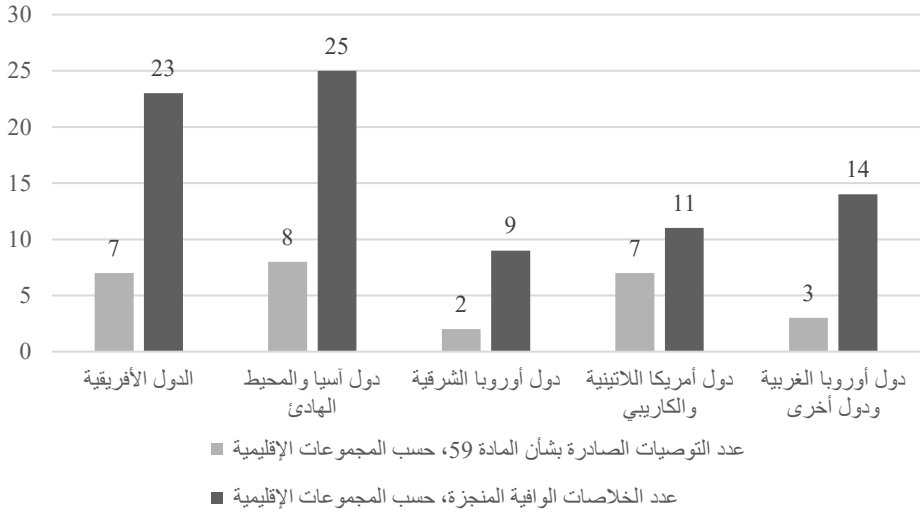

44- وتلقت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي أكبر عدد نسبيا من التوصيات بشأن تنفيذ المادة 59، في حين استبينت التحديات المتعلقة بتلك المادة في أقل من ثلث الدول في جميع المناطق الأخرى.

الممارسات الجيدة بشأن المادة 59

45- استبينت ممارسات جيدة في تنفيذ المادة 59 في دولتين من دول آسيا والمحيط الهادئ، ودولة أفريقية واحدة، ودولة أخرى في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. ففي كل من إندونيسيا ومنغوليا وإيطاليا، سلط المستعرِضون الضوء على استخدام الشبكات أو مذكرات التفاهم في هذا الشأن.

الشكل 33

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 59، حسب المجموعات الإقليمية

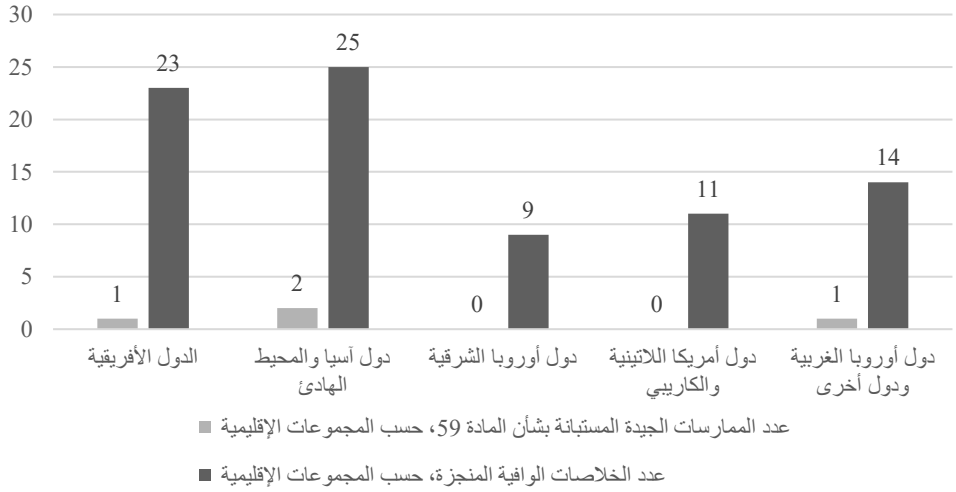

باء- تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛ التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد 53 و54 و55)

1- تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات (المادة 53)

46- وجه ما مجموعه 89 توصية إلى 44 دولة طرفا بشأن المادة 53 من الاتفاقية، المتعلقة بتدابير الاسترداد المباشر للممتلكات. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 13 والشكل 34 أدناه. ويقدم الشكل 35 لمحة عامة عن عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ كل فقرة فرعية من المادة.

الجدول 13

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 53، حسب المجموعات الإقليمية

	عدد الدول التي أُنجزت استعراضاتها	*عدد الدول التي تلقّت توصيات*	*إجمالي عدد التوصيات المتلقاة*	*النسبة المئوية للدول المستعرَضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة*
الدول الأفريقية	23	16	27	69
دول آسيا والمحيط الهادئ	25	15	34	60
دول أوروبا الشرقية	9	3	7	33
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	11	8	18	72
دول أوروبا الغربية ودول أخرى	14	2	3	28

الشكل 34

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 53، حسب المجموعات الإقليمية

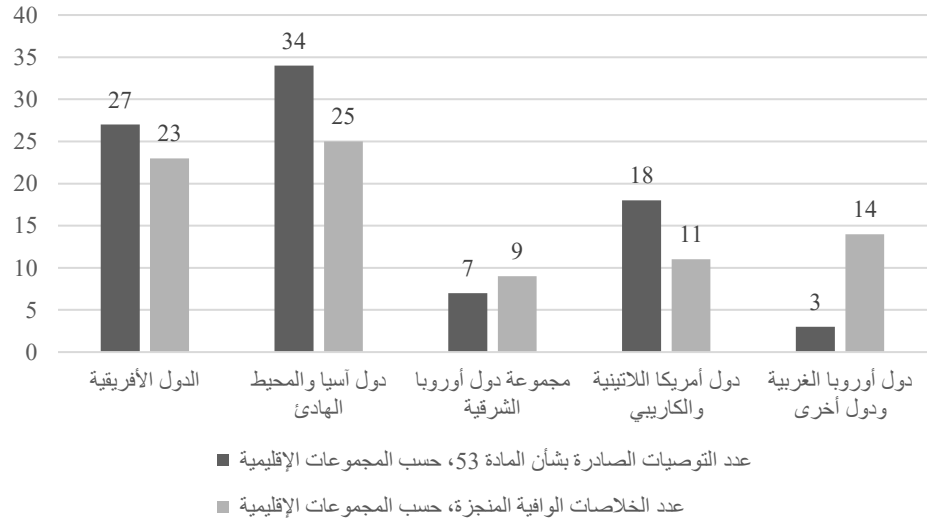

الشكل 35

عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ كل فقرة فرعية من فقرات المادة 53، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالا

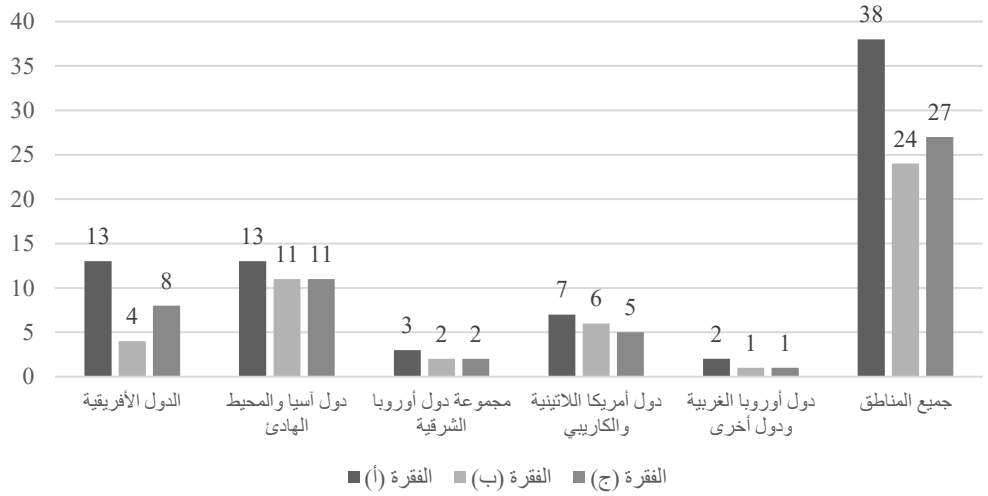

47- وبالمقارنة مع إجمالي عدد الاستعراضات المنجزة، استبينت تحديات تتعلق بتنفيذ المادة 53 أساسا في الدول الأفريقية، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي، ودول آسيا والمحيط الهادئ.

الممارسات الجيدة بشأن المادة 53

48- استبينت ممارسات جيدة في تنفيذ المادة 53، المتعلقة بتدابير الاسترداد المباشر للممتلكات، في دولتين أفريقيتين، ودولتين من دول آسيا والمحيط الهادئ، وإحدى دول أوروبا الشرقية. ففي السنغال وكابو فيردي، سلط المستعرِضون الضوء على أن قانون الإجراءات المدنية يمنح الدول الأجنبية نفس المركز القانوني الذي يتمتع به أي شخص اعتباري آخر. وفي الاتحاد الروسي وباكستان، أشار المستعرِضون بالمثل إلى أن الدول الأجنبية مُنِحت الحق في رفع دعاوى مدنية.

الشكل 36

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 53، حسب المجموعات الإقليمية

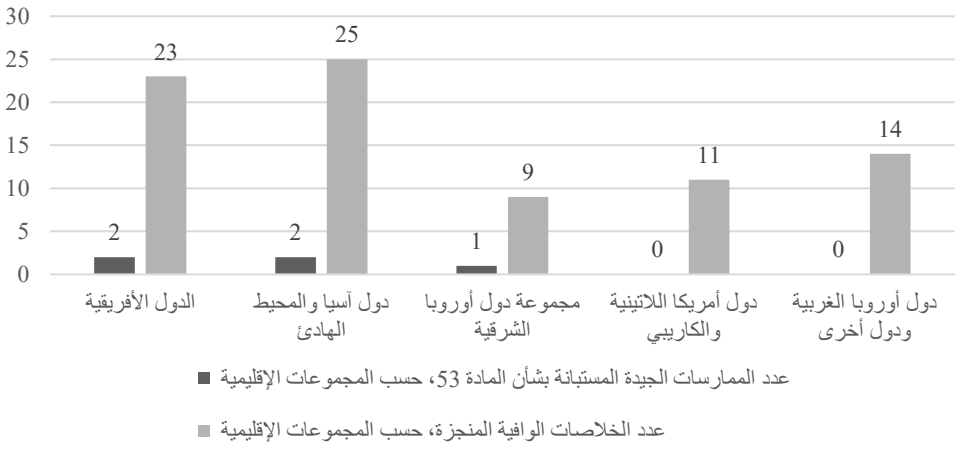

2- آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة والتعاون الدولي لأغراض المصادرة (المادتان 54 و55)

49- فيما يتصل بالمادتين 54 و55، المتعلقتين باسترداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة، قدم المستعرِضون ما مجموعه 304 توصيات إلى 73 دولة، أي ما يعادل 89 في المائة من جميع الدول المستعرَضة البالغ عددها 82 دولة. وكان من بين تلك التوصيات 174 توصية بشأن الأطر القانونية المنشأة بموجب المادة 54، و130 توصية بشأن الممارسات المقررة بموجب المادة 55. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدولين 14 و15 والأشكال 37 إلى 40 أدناه. ويقدم الشكلان 38 و40 لمحة عامة عن عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ كل فقرة فرعية من المادة 54 وكل فقرة من المادة 55.

الجدول 14

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 54، حسب المجموعات الإقليمية

	عدد الدول التي أُنجزت استعراضاتها	*عدد الدول التي تلقَّت توصيات*	*إجمالي عدد التوصيات المتلقاة*	*النسبة المئوية للدول المستعرَضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة*
الدول الأفريقية	23	17	55	73
دول آسيا والمحيط الهادئ	25	19	61	76
دول أوروبا الشرقية	9	8	21	88
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	11	9	26	81
دول أوروبا الغربية ودول أخرى	14	7	11	50

الشكل 37

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 54، حسب المجموعات الإقليمية

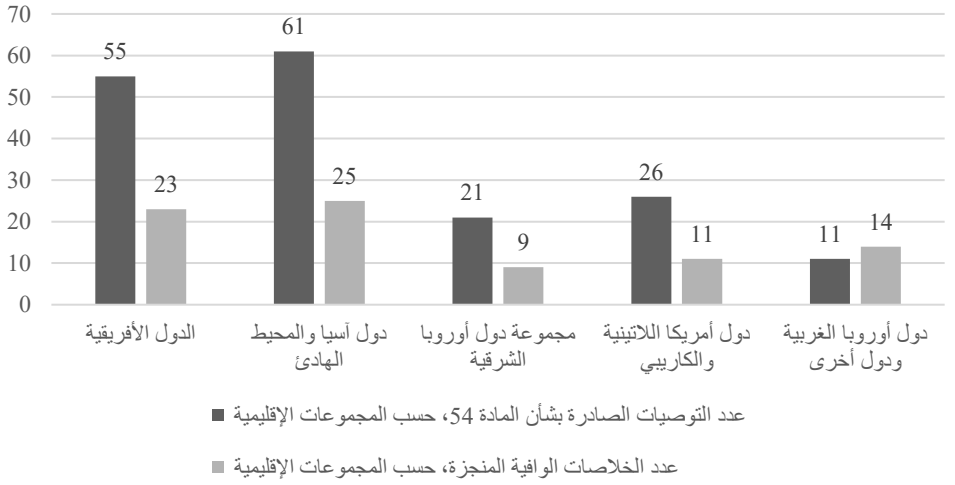

الشكل 38

عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ كل فقرة فرعية من فقرات المادة 54، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالا

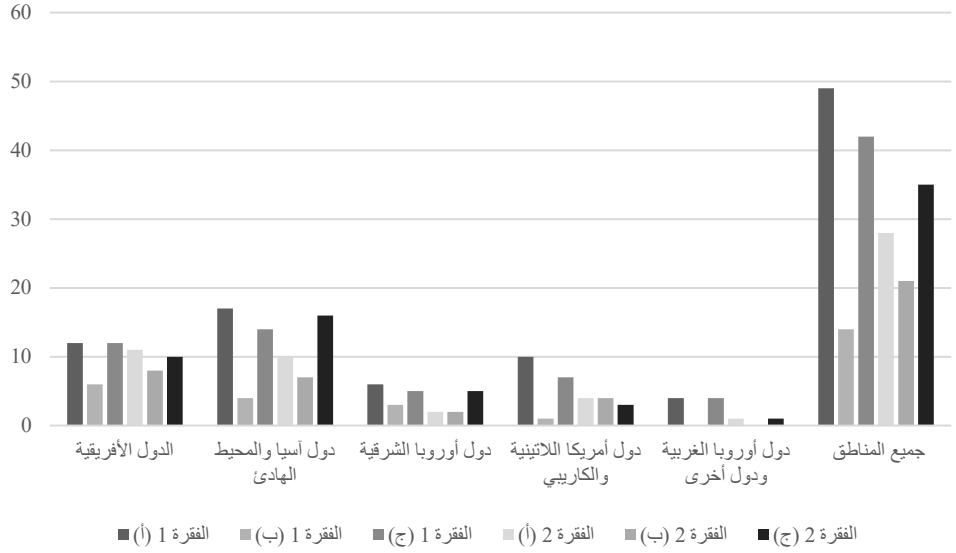

الجدول 15

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 55، حسب المجموعات الإقليمية

	عدد الدول التي أُنجزت استعراضاتها	*عدد الدول التي تلقّت توصيات*	*إجمالي عدد التوصيات المتلقاة*	*النسبة المئوية للدول المستعرَضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة*
الدول الأفريقية	23	19	42	82
دول آسيا والمحيط الهادئ	25	18	47	72
دول أوروبا الشرقية	9	7	15	77
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	11	8	14	72
دول أوروبا الغربية ودول أخرى	14	7	12	50

الشكل 39

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 55، حسب المجموعات الإقليمية

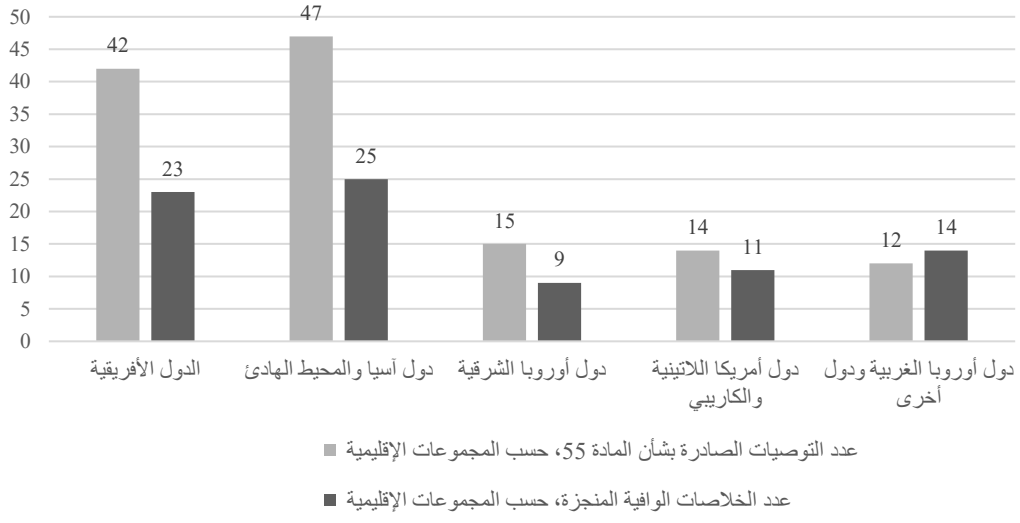

الشكل 40

عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ كل فقرة من فقرات المادة 55، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالا

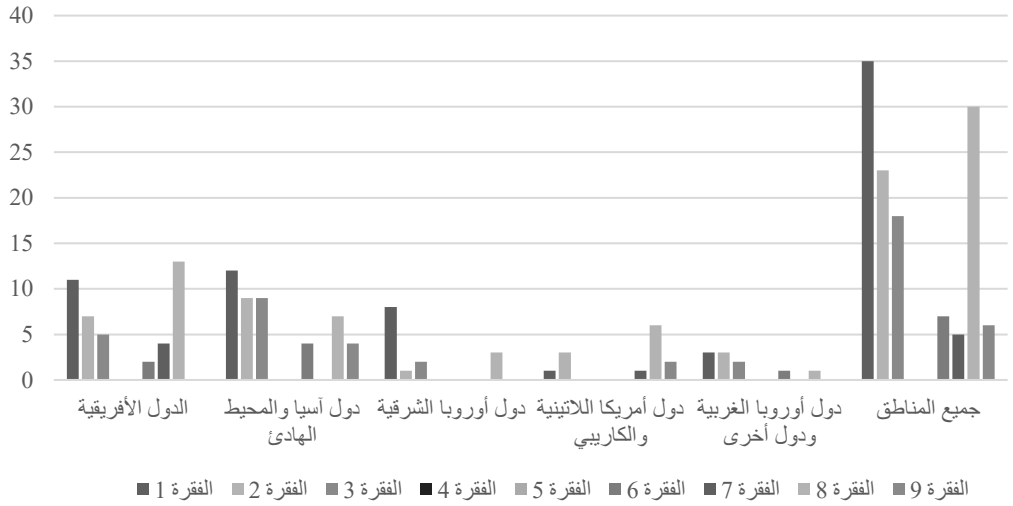

'1' المصادرة من خلال قرار قضائي في جرائم غسل الأموال (الفقرة 1 (ب) من المادة 54)

50- لم تُستبن أي اتجاهات إقليمية معينة بشأن المصادرة من خلال قرار قضائي في جرائم غسل الأموال.

'2' المصادرة دون إدانة جنائية (الفقرة 1 (ج) من المادة 54)

51- صدرت 42 توصية بشأن التمكين من تبادل المساعدة القانونية لأغراض المصادرة غير المستندة إلى إدانة، وجه ثلثها (14) إلى دول آسيا والمحيط الهادئ، و12 إلى الدول الأفريقية، و7 إلى دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، و5 إلى دول أوروبا الشرقية، و4 إلى دول أوروبا الغربية ودول أخرى. ولم تُلحظ أي اتجاهات إقليمية فيما يتعلق بمضمون التوصيات.

'3' إنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية وطلبات المصادرة الأجنبية (الفقرة 1 (أ) من المادة 54 والفقرة 1 من المادة 55)

52- تلقت أربع وأربعون دولة من جميع المناطق توصيات بشأن الأطر القانونية التي تُمكِّن من الإنفاذ المباشر لأوامر المصادرة الأجنبية وفقا للفقرة 1 (أ) من المادة 54، والتطبيق العملي لهذه الأطر وفقا للفقرة 1 من المادة 55. ولم تُستبن أي اتجاهات إقليمية ذات صلة.

'4' إنفاذ أوامر التجميد أو الحجز الأجنبية أو التدابير المؤقتة بناء على طلبات أجنبية (الفقرة 2 من المادة 54 والفقرة 2 من المادة 55)

53- تلقت ثمانية وأربعون دولة من جميع المناطق توصيات بشأن الأطر القانونية التي تُمكِّن من التجميد والحجز أو اتخاذ تدابير مؤقتة أخرى تمشيا مع الفقرة 2 من المادة 54 والفقرة 2 من المادة 55. وكانت معظم التحديات المستبانة متعلقة بالتدابير التي تتيح للسلطات المختصة في الدولة المتلقية الطلب استبانة عائدات الجريمة واقتفاء أثرها وتجميدها وحجزها من أجل مصادرتها لاحقا. ولم تُستبن أي اتجاهات إقليمية معينة.

'5' تدابير إضافية للحفاظ على الممتلكات (الفقرة 2 (ج) من المادة 54)[5]

54- واستبان المستعرِضون تحديات في تنفيذ الفقرة 2 (ج) من المادة 54، المتعلقة باعتماد تدابير للحفاظ على الممتلكات، لدى دول أطراف من جميع المناطق.

'6' الشروط الأساسية والمحتوى المطلوب لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة (الفقرتان 3 و4 من المادة 55)

55- لم تلحظ أي اتجاهات إقليمية بشأن الفقرتين 3 و4، المتعلقتين بالشروط الأساسية والمحتوى المطلوب لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وتلقت دول أطراف من جميع المناطق، باستثناء أمريكا اللاتينية والكاريبي، توصيات بشأن وضع متطلبات تشريعية أو إدارية بشأن الشكل والمحتوى المطلوبين لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة، أو اعتماد دليل عملي أو إرشادات أخرى بشأن استرداد الموجودات من أجل الدول الطالبة.

'7' أسباب رفض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة (الفقرتان 4 و7 من المادة 55)

56- فيما يتعلق بأسباب رفض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، أوصيت أربع دول أفريقية بالنظر في وضع حد أدنى لقيمة الممتلكات يمكن دونه رفض طلبا لتبادل المساعدة القانونية، والنظر في وضع تشريعات داخلية شاملة تنص على الشروط الموضوعية والإجرائية اللازمة للمساعدة القانونية المتبادلة، بما في ذلك تحديد أسباب واضحة للرفض. وتلقت إحدى دول آسيا والمحيط الهادئ توصية باعتماد تدابير تشريعية لتنظيم إجراءات تقديم الطلبات والمحتوى المطلوب للطلبات وأسباب الرفض والجوانب الإجرائية الأخرى تنظيما شاملا.

'8' التشاور مع الطرف الطالب (الفقرة 8 من المادة 55)

57- فيما يتصل بالفقرة 8 من المادة 55، المتعلقة بالتشاور مع الدولة الطرف الطالبة قبل رفع التدابير المؤقتة، فإن التوصيات الصادرة إلى الدول الأفريقية ودول آسيا والمحيط الهادئ أشارت في أغلبها إلى تعديل التشريعات لهذا الغرض. وعلى النقيض من ذلك، أشار المستعرِضون في دول أوروبا الشرقية ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي ودول أوروبا الغربية ودول أخرى على نحو أكثر تواترا إلى ضرورة ضمان إتاحة الفرصة للدولة الطرف الطالبة، في إطار الممارسة العملية، لعرض ما لديها من أسباب تستدعي مواصلة تدبير مؤقت.

الممارسات الجيدة بشأن المادة 54

58- استبينت ممارسات جيدة فيما يتعلق بالمادة 54 في ست دول من أوروبا الغربية ودول أخرى، وخمس دول من آسيا والمحيط الهادئ، وأربع دول أفريقية، ودولة واحدة من أوروبا الشرقية. وتتصل خمس من هذه الممارسات بتنفيذ الدول الأطراف للفقرة 1 (ج) من المادة 54، المتعلقة بالتمكين من تبادل المساعدة القانونية لأغراض المصادرة غير المستندة إلى إدانة.

(5) جرى استعراض إدارة الموجودات المحجوزة أو المصادرة ضمن إطار الدورة الأولى وهي غير مشمولة في استعراضات الدورة الثانية. ويمكن الاطلاع على تحليل أعمق لهذا الموضوع في التقريرين: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، *حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: التجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي*، الطبعة الثانية (فيينا، 2017)، والتقريرين الموضوعيين المتعلقين بدورة الاستعراض الأولى، وهما التقرير عن تنفيذ الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (استعراض المواد 30 إلى 42) (CAC/COSP/IRG/2016/7)، والتقرير عن تنفيذ الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، على الصعيد الإقليمي (CAC/COSP/IRG/2016/5).

الشكل 41

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 54، حسب المجموعات الإقليمية

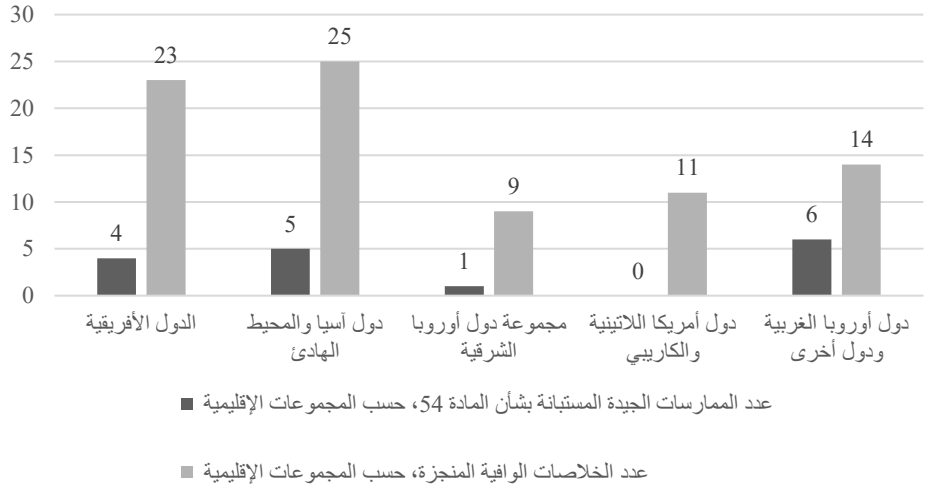

59- واستُبينت ممارسات جيدة في تنفيذ المادة 55 في عشر دول أطراف، منها أربع دول أفريقية، وثلاث دول من آسيا والمحيط الهادئ، وثلاث دول من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. ولم تُستبن أي اتجاهات إقليمية محددة.

الشكل 42

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 55، حسب المجموعات الإقليمية

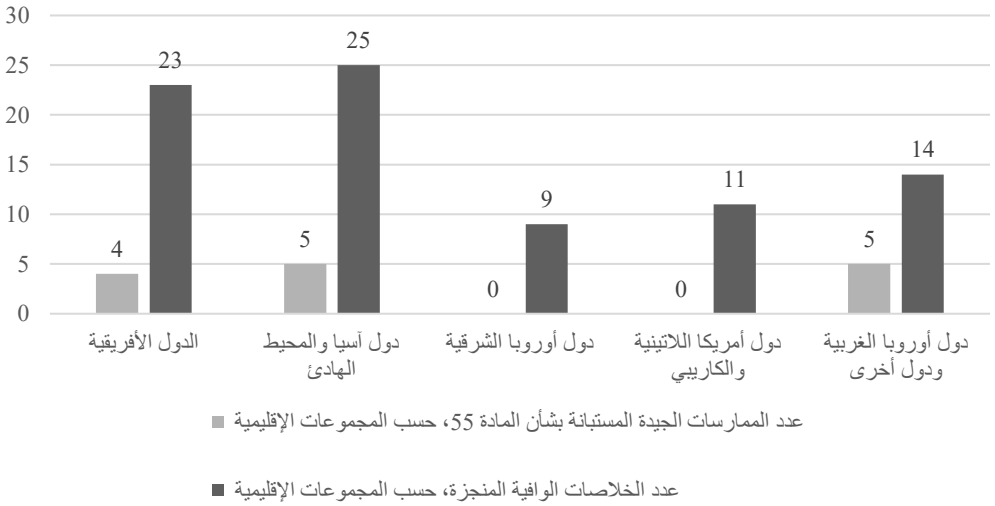

جيم- إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة 57)

60- وجه ما مجموعه 189 توصية إلى 70 دولة بشأن المادة 57 من الاتفاقية، المتعلقة بإرجاع الموجودات والتصرف فيها. ويمكن الاطلاع على البيانات ذات الصلة مصنفة حسب المجموعات الإقليمية في الجدول 16 والشكل 43 أدناه. ويقدم الشكل 44 لمحة عامة عن عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ كل فقرة من المادة 57.

الجدول 16

التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ المادة 57، حسب المجموعات الإقليمية

	عدد الدول التي أُنجزت استعراضاتها	*عدد الدول التي تلقّت توصيات*	*إجمالي عدد التوصيات المتلقاة*	*النسبة المئوية للدول المستعرَضة التي تلقت توصيات في كل مجموعة*
الدول الأفريقية	23	18	43	78
دول آسيا والمحيط الهادئ	25	23	62	92
دول أوروبا الشرقية	9	9	23	100
دول أمريكا اللاتينية والكاريبي	11	11	43	100
دول أوروبا الغربية ودول أخرى	14	9	18	64

الشكل 43

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والتوصيات الصادرة بشأن المادة 57 من الاتفاقية، حسب المجموعات الإقليمية

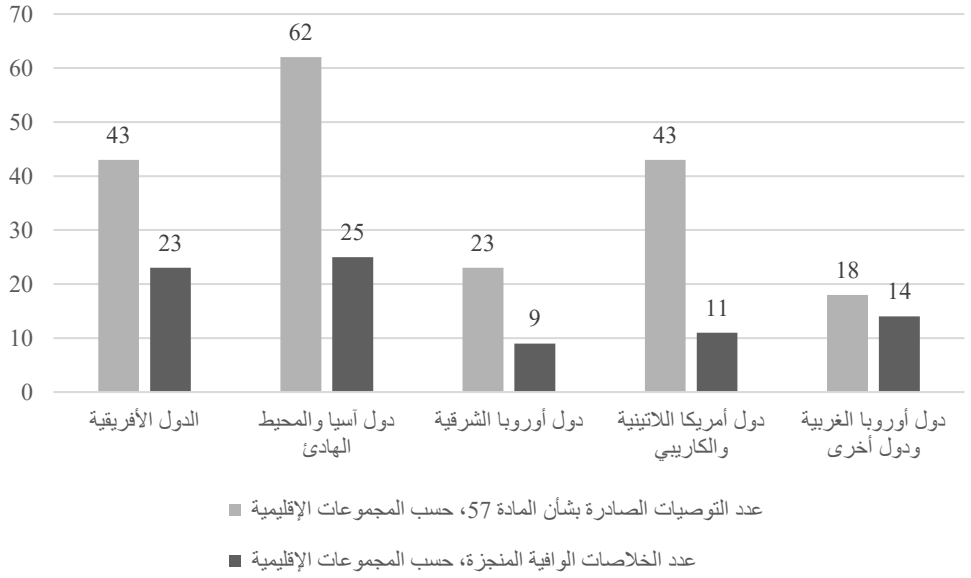

61- واستبان المستعرِضون ثغرات في تنفيذ المادة 57 في غالبية الدول المستعرضة أثناء الدورة الثانية والبالغ عددها 82 دولة (85 في المائة). ووجهت توصيات بشأن هذه المادة إلى جميع دول أوروبا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية والكاريبي، و22 دولة من دول آسيا والمحيط الهادئ البالغ عددها 25 دولة، و18 دولة من الدول الأفريقية البالغ عددها 23 دولة، وعشر من دول أوروبا الغربية ودول أخرى البالغ عددها 14 التي جرى استعراضها.

62- وركزت معظم التوصيات الصادرة إلى جميع المجموعات الإقليمية على تنفيذ الفقرة 3 من المادة 57، التي تتناول إعادة الممتلكات المصادرة إلى الدولة الطرف الطالبة. وعلاوة على ذلك، تلقت 37 دولة طرفا، منها 13 دولة من آسيا والمحيط الهادئ، و9 دول من أمريكا اللاتينية والكاريبي، و8 دول أفريقية، و4 دول من أوروبا الشرقية، و3 دول من أوروبا الغربية ودول أخرى، توصيات تتعلق بالتصرف في الممتلكات وفقا للفقرة 1 من المادة 57.

الشكل 44

عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ كل فقرة من فقرات المادة 57، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالا

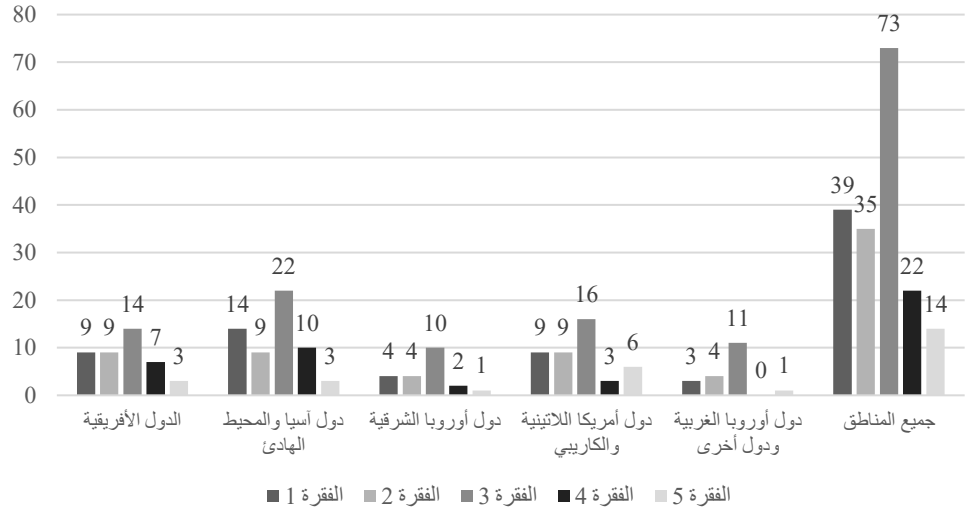

الممارسات الجيدة بشأن المادة 57

63- استبينت ممارسات جيدة في دولتين من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، ودولة أفريقية واحدة، ودولة واحدة من آسيا والمحيط الهادئ. وفي ألمانيا، سلط المستعرِضون الضوء على إمكانية دفع تعويضات من الأموال العمومية إذا تبين أن إنفاذ الحق في الملكية لن يفي بمطالبات المتضررين. وفي إسواتيني، رحب المستعرِضون بإنشاء حساب الأموال المصادرة وصندوق استرداد الموجودات الإجرامية لتحقيق جملة أغراض، منها التمكن من حصول ضحايا الجريمة على تعويض.

الشكل 45

عدد الخلاصات الوافية المنجزة والممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالمادة 57، حسب المجموعات الإقليمية

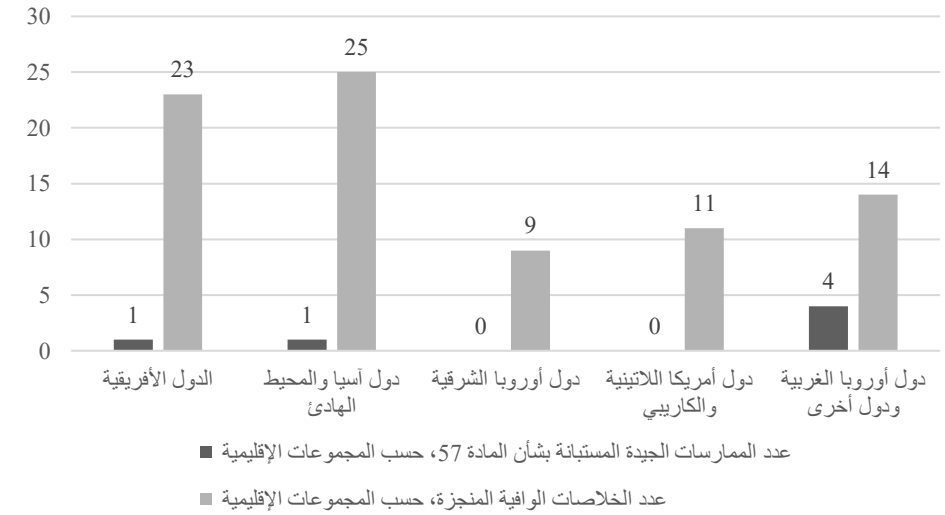

رابعا- تنفيذ الأحكام المشتركة بين الفصل الثاني (التدابير الوقائية) والفصل الخامس (استرداد الموجودات) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على الصعيد الإقليمي

64- وجه ما مجموعه 229 توصية بشأن نظم الإفصاح عن الموجودات ونظم إقرار الذمة المالية (الفقرة 5 من المادة 8 والفقرتان 5 و6 من المادة 52)، و59 توصية بشأن الإعلان عن تضارب المصالح (الفقرة 4 من المادة 7). ويبين الشكلان 46 و47 التوزيع الإقليمي للتوصيات الصادرة فيما يتعلق بهذه الأحكام.

الشكل 46

عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ الفقرة 5 من المادة 8، والفقرتين 5 و6 من المادة 52، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالا

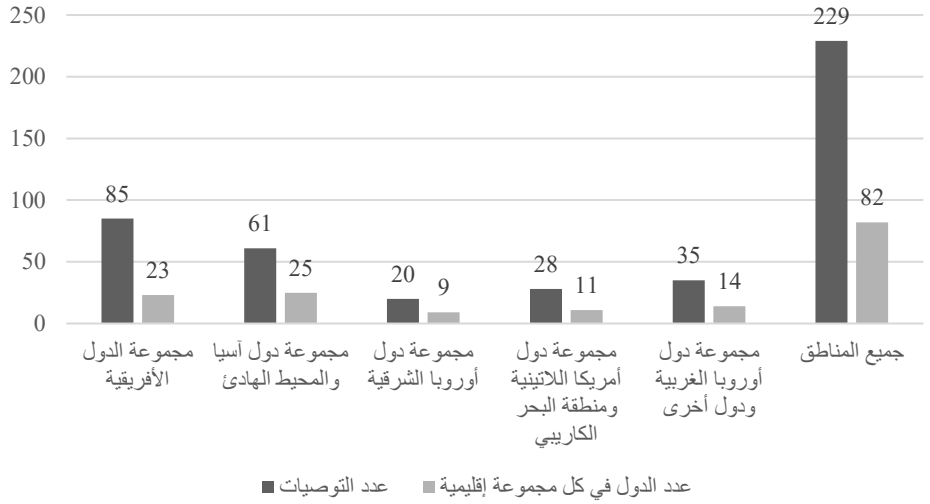

الشكل 47

عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ الفقرة 4 من المادة 7، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالا

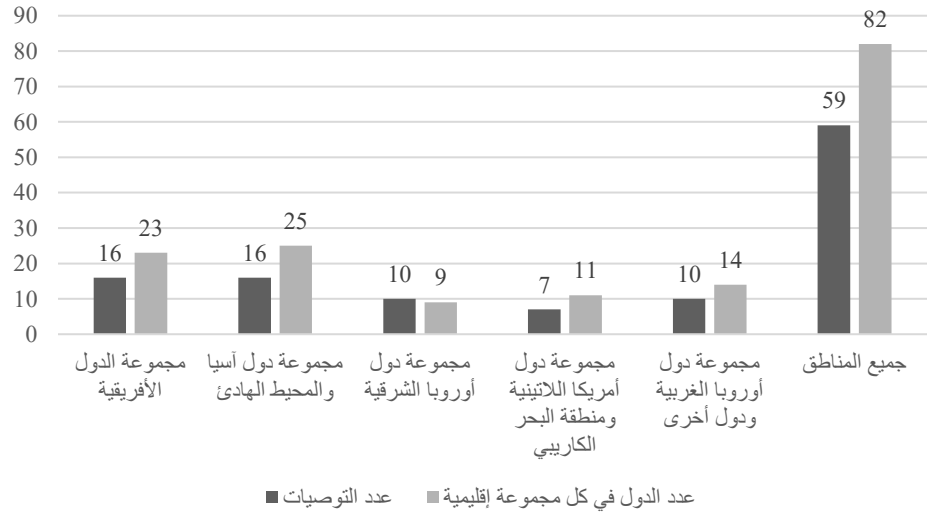

65- وفيما يتعلق بتدابير منع غسل الأموال (المادة 14)، لم يتوزع عدد التوصيات بالتساوي بين فقرات المادة في أي من المجموعات الإقليمية (انظر الشكل 48). ففي حين حظيت الفقرة 1 من المادة 14 بأكبر عدد من التوصيات في جميع المجموعات الإقليمية تقريبا، لا يبدو أن تنفيذ الفقرات الأخرى من المادة 14 يشكل تحديا كبيرا في أي من المجموعات.

الشكل 48

عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ كل فقرة من فقرات المادة 14، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالا

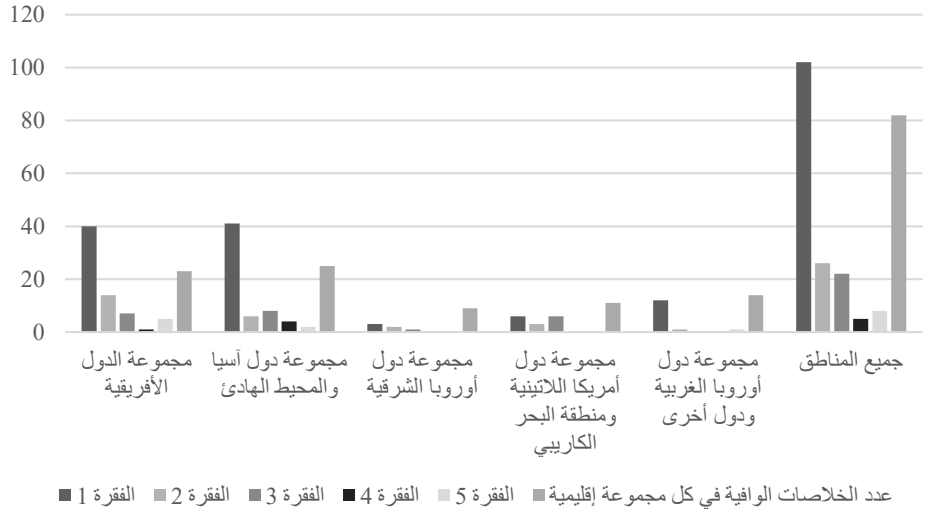

66- وفيما يتعلق بتحديد هوية المالكين المنتفعين (الفقرة 2 (ج) من المادة 12؛ والفقرة 1 (أ) من المادة 14؛ والفقرة 1 من المادة 52)، كان العدد الأكبر من التوصيات موجها بشأن الفقرة 1 من المادة 52 من الاتفاقية (انظر الشكل 49). بيد أنه فيما يخص الحالات التي لم تحدد فيها هوية المالكين المنتفعين أو لم تكن عملية تحديد الهوية كافية، وجه المستعرِضون في العديد من الحالات توصيات مشتركة تشمل كلا من الفقرة 1 (أ) من المادة 14 والفقرة 1 من المادة 52 من الاتفاقية.

الشكل 49

عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ الفقرة 2 (ج) من المادة 12؛ والفقرة 1 (أ) من المادة 14؛ والفقرة 1 من المادة 52

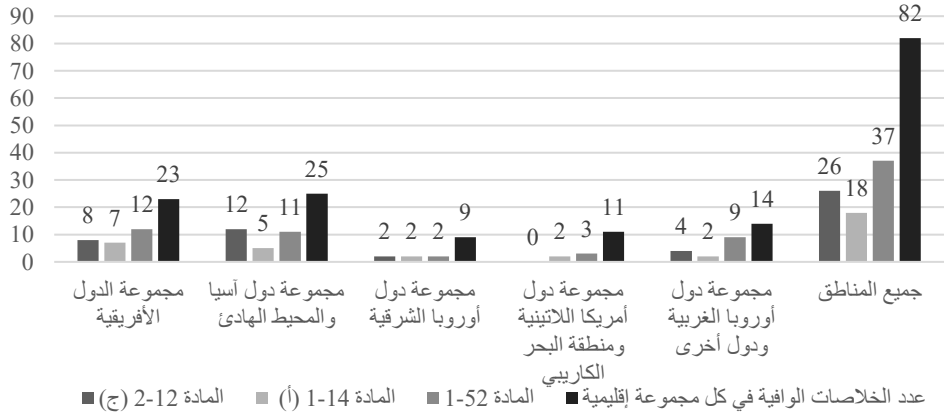

67- وفيما يتعلق بإصدار إرشادات مستلهَمة من المبادرات ذات الصلة التي تتخذها المنظمات الإقليمية والأقاليمية والمتعددة الأطراف لمكافحة غسل الأموال (الفقرة 2 (أ) من المادة 52)، ووجود نظم تُمكِّن الدول الأطراف من الإبلاغ عن هوية الزبائن ذوي المخاطر العالية المحددين (الفقرة 2 (ب) من المادة 52)، واجهت أكثر من نصف الدول الأفريقية ونصف دول أمريكا اللاتينية والكاريبي تحديات. ولم يتلق سوى عدد قليل من الدول الأفريقية ودول آسيا والمحيط الهادئ توصيات بشأن تنفيذ الأحكام المتعلقة بالاحتفاظ بالسجلات وفرض شروط محددة بشأن الحسابات والمعاملات ذات المخاطر العالية، مثل تلك الخاصة بالأشخاص المعرضين سياسيا (الفقرة 3 من المادة 52). وفي هذا الصدد، فإن معظم التوصيات تتعلق بمدة الاحتفاظ بالسجلات.

68- ولا يبدو أن منع إنشاء مصارف وهمية يشكل تحديا كبيرا في أي من المجموعات الإقليمية. وباستثناء دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، تلقى أقل من ربع الدول توصية بشأن الفقرة 4 من المادة 52 من الاتفاقية.

الشكل 50

عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ الفقرات 2 إلى 4 من المادة 52 من الاتفاقية

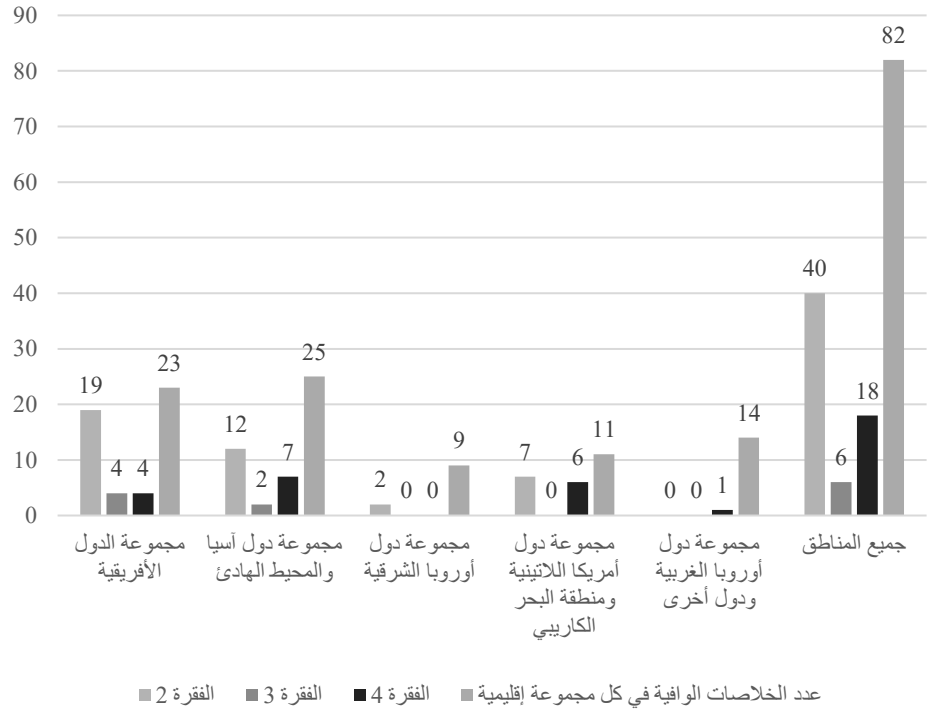

69- واستُبينت طائفة من التحديات فيما يتعلق بوحدات المعلومات الاستخبارية المالية (وحدات الاستخبارات المالية) (الفقرة 1 (ب) من المادة 14، والمادة 58)، ولا سيما في الدول الأفريقية، التي تلقت حوالي 43 في المائة منها. وتعلقت معظم التوصيات بتوفير موارد إضافية لوحدات الاستخبارات المالية، وتوقيع مذكرات تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون مع الوحدات الأخرى، وقدرة تلك الوحدات على إصدار أوامر تجميد.

الشكل 51

عدد التوصيات الصادرة بشأن تنفيذ الفقرة 1 (ب) من المادة 14 والمادة 58، حسب كل مجموعة إقليمية وإجمالا

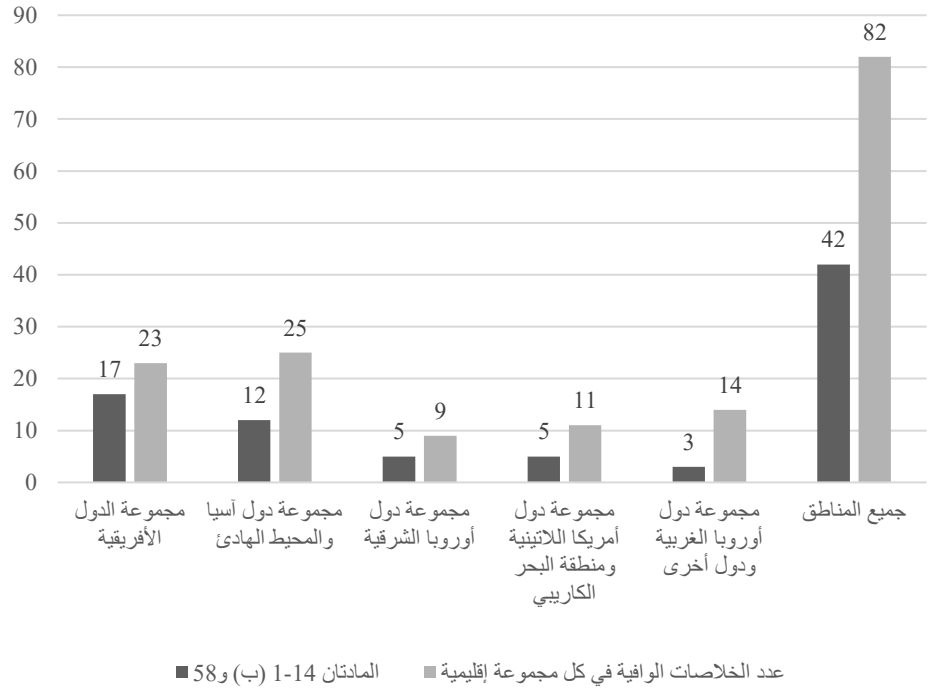

خامسا- نظرة استشرافية

70- يعرض هذا التقرير تحليلا لـ82 خلاصة وافية منجزة وللمعلومات الأكثر تفصيلا التي وردت في تقارير الاستعراضات القطرية. وسيُمكِّن إنجاز المزيد من الاستعراضات القُطرية من إجراء تحليل أكثر شمولا للاتجاهات السائدة في تنفيذ الاتفاقية بغية إعداد دراسة عن حالة تنفيذ الأحكام قيد الاستعراض خلال الدورة الثانية، لاستكمال الدراسة المتعلقة بالأحكام التي كانت قيد الاستعراض خلال الدورة الأولى (*حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: التجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي*، الطبعة الثانية).